مجلة البحوث المالية والتجارية

المجلد (24) – العدد الثاني – أبريل 2023

# مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية في زيادة القدرة التفسيرية لرأى مراقبي الحسابات وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار

# The Relevance Extent of Management Application to Going Concern Assumption in Increasing Interpretation Ability of the Auditors' Opinion and its Reflection on Investment Efficiency

**مقدم من**

**الدكتور/علاء أحمد إبراهيم رزق**

**أستاذ المحاسبة المساعد**

**كلية التجارة – جامعة أسوان**

| | |
|---|---|
| تاريخ الإرسال | 2023-05-16 |
| تاريخ القبول | 2023-05-19 |

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg/

**الملخص:**

**استهدف البحث التعرف على موقف معايير المراجعة المصرية من أثر تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية وفقاً لمعيار المراجعة الدولى (ISA 570) المعدل لعام 2015 على إدراك أصحاب المصالح لفجوة التوقعات الى يمكن تضييقها لما يوفره هذا المعيار من توفير إرشادات عن مسئولية مراقب الحسابات عند مراجعة قوائم مالية فيما يتعلق بملائمة فرض الاستمرارية المستخدم, ودراسة تقييمات الإدارة لمدى قدرة المنشأة على الإستمرار. مقارنة بنظيره المصرى السارى، بالإضافة إلى محاولة طرح بعض الجوانب التى قد تسهم فى تحسين الإجراءات التى يقوم بها مراقب الحسابات فى سياق تقييمه لاستمرارية الشركة، وكذلك طرح بعض الجوانب التى تخص استنتاجاته وأثرها على تقريره.**

**لذلك يقدم هذا البحث إمكانية التوفيق ما بين متطلبات معيار المراجعة المصري عام 2008 والذى يمثل ترجمة للمعيار الدولى الخاص بالإستمرارية لعام 2004 مع متغيرات بيئة الممارسة المهنية ، وتقليص فجوة التوقعات فى مصر , خاصة تلك المتعلقة بفجوة المعايير. حيث توجد فجوتان بشأن المعيار المصرى, الأولى بينه وبين المعيار الدولي للمراجعة (ISA 570) لعام 2009 , والثانية بينه وبين المعيار الدولي (ISA 570) المعدل لعام 2015. ووجود هاتين الفجوتين مبرر كاف لإجراء مزيد من البحوث المحاسبية فى هذا الشأن , وتبرير توجه البحث الحالى ، وخاصة وأن المعايير التى تحكم أداء مراقب الحسابات حالياً فى مصر , خاصة فيما يتعلق بالإستمرارية , لا ترتقى لمستوى معايير المراجعة الدولية كما ونوعاً . وما إذا كان لهذه التعديلات قيمة تفسيرية تزيد عما يقدمه المعيار قبل هذه التعديلات ، وإنعكاسها على كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**الكلمات الإفتتاحية: معيار المراجعة الدولى (ISA 570) المعدل لعام 2015، فرض الإستمرارية ، مسئولية مراقب الحسابات، إجراءات المراجعة الإضافية عند وجود أحداث تؤثر على الاستمرارية، استنتاجات المراجعة وإعداد التقرير، كفاءة الاستثمار.**

## Abstract

**The research aimed to identify the position of the Egyptian auditing standards on the effect of activating the new responsibilities of the auditor regarding continuity in accordance with the International Standard on Auditing (ISA 570) amended for the year 2015 on stakeholders' awareness of the expectations gap that can be narrowed because this standard provides guidance on the auditor's responsibility when auditing Financial statements regarding the appropriateness of the going concern assumption used, and a study of management's assessments of the entity's ability to continue. Compared to its valid Egyptian counterpart, in addition to trying to present some aspects that may contribute to improving the procedures carried out by the auditor in the context of his assessment of the company's continuity, as well as presenting some aspects related to his conclusions and their impact on his report.**

**Therefore, this research presents the possibility of reconciling the requirements of the Egyptian Standard of Auditing in 2008, which represents a translation of the international standard for continuity for the year 2004 with the variables of the professional practice environment, and reducing the expectations gap in Egypt, especially those related to the standards gap. Where there are two gaps regarding the Egyptian Standard, the first between it and the International Standard on Auditing (ISA 570) of 2009, and the second between it and the amended International Standard (ISA 570) of 2015. The existence of these two gaps is sufficient justification for conducting more accounting research in this regard, and justifying the direction of the research. The current standards, especially since the standards governing the performance of the auditor currently in Egypt, especially with regard to continuity, do not rise to the level of international auditing standards in quantity and quality. And whether these amendments have an explanatory value that exceeds what the standard provided before these amendments, and their impact on the efficiency of investment in companies listed on the Egyptian Stock Exchange.**



## Keywords:

**The International Standard on Auditing (ISA 570) amended for the year 2015, the going concern assumption, the responsibility of the auditor, additional audit procedures when there are events affecting going concern, audit conclusions and preparation of the report, investment efficiency.**

**مقدمة:**

**تتصف بيئة الأعمال الاقتصادية بالتغيرات السريعة والمتلاحقة فى ظل وجود مناخ اقتصادي غير مستقر، خاصة بعد أزمة الأسواق الناشئة عام 2018 ، أزمة جائحة كورونا عام 2019، ثم الأزمة الروسية الأوكرانية عام 2022 ، والتى ألقت بظلالها على وجود أربعة مشاكل عالمية متزامنة هى ارتفاع معدلات التضخم ، زيادة أسعار الطاقة ، زيادة أسعار الغذاء وتقلص سلاسل التوريد العالمية، وأخيرا الأضرار البيئية الحادة، وهو ما ألقى بمزيد من المشاكل المركبة والمعقدة أدت إلى زيادة إفلاس الشركات وتعسر العملاء ، وخاصة مع تعاظم أهمية المعلومات المحاسبية والتى يجب أن تكون ذات جودة مرتفعة، ودور فى تقييم الأوراق المالية ، وتقييم المشروعات والشركات، (طلخان، 2017).**

**لذلك تحرص المنظمات المهنية، وواضعي معايير المراجعة على التعزيز المستمر لعملية الإصلاح والتطوير لمعايير المراجعة، خاصة فيما يتعلق بمسئولية مراقب الحسابات فى التقرير عن تعسر العميل(PCAOB,2009,2011; IAASB,2012; FRC,2013) مما أدى لقيام مجلس معايير المراجعة والتأكيد الدولي The International Auditing and Assurance Standards Board (IAASB) لإجراء عملية تعديل لمعايير المراجعة بهدف تقديم رؤى دقيقة، خاصة بتقرير مراقب الحسابات والمعلومات الهامة التى ينبغي أن يتضمنها ذلك التقرير.**

**كما إهتم IAASB وفقا للعديد من الدراسات مثل ( Simnett& Huggings, 2014; Kares, et al,2013; Mock, et al,2013; Asare & Wright,2012; Gold, et al,2012) بتحسين فاعلية الإتصال الذى يوفره تقرير المراجعة, إستجابة لطلب مستخدمى هذا التقرير, ولزيادة قوة وشفافية التقرير المالى. ولذلك إتجه لتعديل هيكل ومحتوى تقرير المراجعة , لزيادة قيمته كأداة إتصال ,عن طريق تلافى القصور فى المعايير. وأصدر (ISA 570) ليكون ساريا على القوائم المالية التى يتم مراجعتها بداية من ديسمبر 2016 ليحل محل المعيار الدولى(ISA 570) السارى بداية من 2009.**

**كما أن الأزمة الحالية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا، والأزمة الروسية الأوكرانية قد تستتدعى النظر مرة أخرى فى إجراء عملية تعديل لمعيار المراجعة الدولى (ISA 570) لعام 2015 بشأن الإستمرارية ، لأن التأثيرات المحتملة للقصور المتلازم Inherent Limitation فى قدرة مراقب الحسابات على إكتشاف التحريفات الجوهرية تكون أكبر للأحداث والظروف المستقبلية. ولذلك لا يستطيع مراقب الحسابات التنبؤ بالأحداث والظروف المستقبلية,التى قد تؤدى للحد من قدرة أى شركة على الإستمرار (Arens, et al, 2014).**

ويعتبر تقرير المراجعة القناة الأساسية التى يوصل مراقب الحسابات من خلالها المعلومات عن عملية المراجعة لمستخدمى القوائم المالية (Chen, et al, 2016). ويعد الرأى الفنى لمراقب الحسابات المنتج المهنى الذى يوفر توكيداً إيجابياً Positive Assurance بشأن تاكيدات الإدارة Management Assertions بالقوائم المالية وإيضاحاتها المتممة (على، 2013 ). وحتى يتسنى لمراقبى الحسابات تحقيق الهدف من عملية المراجعة فإن عملهم ينطوى بالضرورة على سلسلة من الأحكام المهنية Professional judgment وفقاً لمجموعة من الإرشادات والتوجيهات التى تتطلبها معايير المراجعة، لترشيد وتقنين هذه الأحكام. ولعل من الأحكام المهنية التى لاقت إهتماماً من واضعى المعايير الدولية والوطنية للوفاء بمتطلبات مستخدمى تقرير المراجعة ما يتعلق بمسئولية مراقب لحسابات بشأن إستمرارية المنشآة؛ مما أدى إلى قيام مجلس معايير المراجعة والتوكيد الدولى( The International Auditing and Assurance Standards Board IAASB) فى 2013 إلى إجراء عملية تعديل لمعايير المراجعة الدولية، بهدف تقديم رؤى دقيقة، خاصة بتقرير مراقب الحسابات والمعلومات الهامة التى ينبغى أن يتضمنها ذلك التقرير، وتضمنت تلك التعديلات تعديل معيارالمراجعة الدولى رقم(570) الإستمرارية(George Silviu & Melinda-Timea,2015).

ووفقاً لمعيار المراجعة الدولى 570 المعدل لسنة 2015على مراقب الحسابات الحصول على الأدلة الكافية والملائمة عن إستمرارية الشركة، وإستنتاج مدى ملاءمة تطبيق الإدارة للإستمرارية، ومدى وجود عدم تأكد جوهرى Material uncertainty بشأن قدرة الشركة على الإستمرار. وفى حالة ملاءمة إستخدام الشركة لفرض الإستمرارية، ووصول مراقب الحسابات لإستنتاج بعدم وجود تأكد جوهرى متعلق بالأحداث، أو الظروف التى قد تؤدى لشك جوهرى Significant Doubt فى قدرة الشركة على الإستمرار.

ولقد أثارت التعديلات التى أدخلها IAASB لتحسين فهم المستخدمين لتقرير المراجعة، والتمييز بين دور كل من الإدارة ومراقب الحسابات، ومن ثم إعلام أصحاب المصالح فى الشركة عن عدم التأكد الخاص بإستمرارها، الدافع للبحث الأكاديمي للباحث حول ما إذا كان لهذه التعديلات قيمة تفسيرية، تزيد عما يقدمه المعيار قبل هذه التعديلات. هذا من ناحية ، والقاء الضوء على ضرورة إجراء تعديلات على معايير المراجعة المصرية بصفة عامة، ومعيار المراجعة المصرى رقم 570 بصفة خاصة، للتوافق مع نظيرتها الدولية، وذلك حالة ما إذا كان لهذه التعديلات التى أجراها IAASB على المعيار رقم 570 قيمة تفسيرية تزيد عما يقدمه المعيار الحالى المطبق فى مصر الخاص بهذا الشأن من ناحية أخرى ، ومدى إنعكاس ذلك على كفاءة عملية الإستثمار بالشركات العاملة فى البورصة المصرية .

**مشكلة البحث :**

**اتفق البعض ومنهم Robu 2010; Ianniello and Galloppo,2015;Omidfar and Kipkosgei,Moradi,2015; and ,2016 على تأثير إبداء مراقب الحسابات لرأي معدل (متحفظ أو معاكس) سلباً على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة، نظراً لأنه يعتبر معلومة سلبية عن الشركة عميل المراجعة، حيث تسعى الشركة لتأخير الإفصاح عنه، وهذا بدوره يؤثر سلباً على قيمة الشركة مقاسه بسعر السهم، مما ينعكس ذلك على المقدرة التقييمية للمراجعة الخارجية.**

**وعلى النقيض من ذلك توصل البعض ومنهم (Al- Thuneibat et al.,2008; Tahinaki et al.,2010; Moradi et al., 2011; Banimahd et al .,2013 ; Salim,2016; Muslih and Amin ,2018) لعدم معنوية تأثير إبداء مراقب الحسابات لرأي معدل على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة ويرجع ذلك إلى أن مستخدمي تقرير مراقب الحسابات لا يفهمون معناه ولا يقدرون قيمته. وأخيراً توصل (أبو العلا، ٢٠١٩: حنا، ٢٠١٨) إلى تأثير إبداء مراقب الحسابات لرأي متحفظ سلباً علي أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة. وبالتالى فإن قدرة الشركة على الإستمرار في أعمالها أحد المؤشرات الجيدة التى تطمئن أصحاب المصالح إلى:**

- **سداد الإلتزامات المستحقة على الشركة فى مواعيدها، والقدرة على تمويل العمليات الرأسمالية.**
- **قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية مستقبلاً (Future Cash inflow).**
- **تفادي عمليات التصفية، وما يترتَّب عليها من أثار ضارة بالأطراف كافه.**
- **تقييم السيولة، والمرونة المالية، ومخاطر الاستثمار في الشركة.**

**فمسؤولية مراقب الحسابات عن تقويم قدرة الشركة على الاستمرار ترتبط بمعيار العناية المهنية. فإذا قام المراقب ببذل العناية المهنية، ومارس حذره المهني، ثم ظهرت بعد ذلك مؤشرات عدم قدرة الشركة على الاستمرار فإنه لن يكون مسؤولاً ما دام أن المؤشرات لم تظهر خلال الفحص العادى، وممارسة الحذر المهني والعكس صحيح. لذا أصدر الإتحاد الدولي للمحاسبين، معيار المراجعة الدَّولى رقم (570) الخاص بفرض الإستمرارية، والذى يهدف إلى توفير إرشادات حول مسؤولية المراقب عند مراجعة البيانات المالية المتعلقة بملاءمة فرض الإستمرارية كأساس لإعداد البيانات المالية (ISA No. 570, 2015)، وحدد مجموعة من المؤشرات التى تساعد مراقب الحسابات في إكتشاف حالات الشك بإستمرارية الشركة، صنفت إلى مؤشرات مالية، تشغيلية، ومؤشرات أخرى. ووجود واحد أو أكثر من هذه المؤشرات لا يعنى، دائماً، أن فرض الإستمرارية موضع تساؤل. ونظراً لتعرض الشركة خلال فترة حياتها إلى مختلف أنواع التهديدات الداخلية والخارجية ومنها احتمال تعرضها إلى إعسار وتعثر مالى ، فضلا عن اثار الأزمة المالية والإقتصادية العالمية نتيجة تداعيات فيروس كورونا على مختلف أنشطتها، كل ذلك أدى إلى ترسيخ**

مسؤولية إدارة الشركة للتحقق من فرض الإستمرارية عند إعداد قوائمها المالية والإفصاح عن أية أخطار وأية مؤشرات تهدد إستمرارية الشركة .

ورغم إهتمام المنظمات المهنية بالمسئولية المهنية لمراقب الحسابات فى تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية إلا أن دراسة (Gutierrez et al .2015) أشارت إلى وجود نوع من القصور البحثى فى تناول موضوع المسئولية المهنية لمراقب الحسابات فى تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية الذى يجب أن تتوافر فيه مجموعة من الشروط ،عدم توافرها يستلزم أن تقوم الإدارة بإعداد القوائم المالية على أساس بديل مثل( أساس التصفية) وعلى مراقب الحسابات أن يحدد مدى ملاءمة ذلك الأساس للشركة. الأمر الذى يستدعى إجراء المزيد من البحوث العلمية بصفة عامة فى مجال معايير المراجعة الدولية ذات الصلة بمسئولية مراقب الحسابات عن الإستمرارية بصفة عامة وأثارها المحتملة على مدى سلامة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية ومدى ملاءمة مؤشرات الشك التى يستدل بها مراقب الحسابات على قدرة المنشأة على الإستمرار مع المؤشرات المحددة فى المعيار المذكور، والتعرف على إجراءات المراجعة الإضافية التى يتبعها مراقب الحسابات فى حال وجود أحداث أو ظروف تؤثر على إستمرارية المنشآة ومدى ملاءمة هذه الإجراءات .

وبناء على ما سبق، تتمثل مشكلة البحث في بلورة ما إنتهت إلية الإصدارات المهنية والدراسات السابقة بشأن مسئولية مراقب الحسابات فيما يتعلق بالحكم عن مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية، من خلال المقارنة بين المعيار الدولى الحالى رقم 570 ونظيره المصرى بشأن الإستمرارية. وهل هناك مجال لتشمل التعديلات تدعيم المحتوى المعلوماتى الذى سيتضمنه تقرير مراقب الحسابات بشأن حكمه على مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية ؟ وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة البحث في تحديد ما إنتهت إليه الإصدارات المهنية والدراسات الأكاديمية بشأن جوهر مسئولية مراقب الحسابات عن فرض الإستمرارية , شكل ومحتوى التعديلات فى معايير المراجعة الدولية ذات الصلة بمسئولية مراقب الحسابات عن الإستمرارية فى ضوء معيار المراجعة الدولي (ISA 570) المعدل الصادر فى 2015/1/15 ، مدى سلامة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية ،وأثر تفعيل مسئولية مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية وفقا لمعيار المراجعة الدولى (ISA570) المعدل لسنة 2015 , على أصحاب المصالح ،وزيادة القدرة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات ، وإنعكاس ذلك على كفاءة الإستثمار.

## أهداف البحث :

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى " مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية فى زيادة القدرة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات، وإنعكاس ذلك على كفاءة الإستثمار"، وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية :

- دراسة مؤشرات الشك ونماذج التنبؤ بإستمرارية الشركة .

- دراسة وتحليل مسئولية مراقب الحسابات بشأن إستمرارية الشركة من منظور مهنى وأكاديمى ودراسات سابقة.
- عرض وتحليل مسئوليات مراقب الحسابات الجديدة بشأن الإستمرارية ، وإنعكاس ذلك على كفاءة الإستثمار.
- مناقشة وتحليل العلاقة بين تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الإستمراية وفقاً لمعيار المراجعة الدولى (ISA 570) المعدل لسنة 2015 مقارنة بالمعيار السارى فى مصر الآن .

**أهمية البحث :**

يستمد البحث أهميته من:

- أنه يعد إمتداد للدراسات المحاسبية السابقة التى تناولت مفهوم الإستمرارية فدراسة Alferman, 2008 ركزت على أن إعداد الإدارة للقوائم المالية على أساس فرض الإستمرارية يعكس قناعة الإدارة بقدرة الشركة على الإستمرار فى المستقبل, أما دراسة ( Kiss et al, 2015) فقد ركزت على أن المسئولية المهنية لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية تتركز فى الحكم على مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية ، فى حين تناولت دراسة (Anderson,2014) أن حكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية, يتأثر بإدراكه لخطر التقاضي وخطر فقد السمعة الذى قد يتعرض له.
- أنه يبادر بدراسة التعديلات الجديدة فى معيار المراجعة الخاص بالإستمرارية ، وأثر ذلك على تضييق فجوة التوقعات ، وزيادة القدرة على الإعتماد على تقرير مراقب الحسابات فى إتخاذ القرارات ، وكفاءة الإستثمار فى ظل إتجاة المنظمات والهيئات الدولية إلى تحديث وتعديل بعض المعايير منه معيار المراجعة الدولى(ISA 570) المعدل لسنة 2015 الذى يتعامل مع مسئوليات مراقب الحسابات بخصوص القوائم المالية فيما يتعلق بالإستمرارية والأثر على تقرير مراقب الحسابات . كما يستمد البحث أهميته من الفائدة التى يمكن أن تعود على المنشآت وأصحاب المصالح نتيجة قدرة مراقب الحسابات على التنبؤ بالأحداث والظروف المستقبلية التى تؤدى لزيادة قدرة المنشأة على الإستمرار فى ظل متغيرات عالمية ساهمت بدرجة كبيرة فى زيادة حالة عدم اليقين التى أصبحت مسيطرة على مجمل الإقتصاديات العالمية ومنها مصر.

**حدود البحث :**

تقتصر الدراسة على تحليل الدراسات والإصدارات المهنية ذات الصلة بالمسئوليات المهنية الجديدة لمراقب الحسابات ( دون المسئوليات القانونية والمجتمعية ) وفقاً لمعيار المراجعة الدولى (ISA570) المعدل لسنة 2015م مقارناً بالمعيار السارى فى مصر الآن على إدراك أصحاب المصالح لفجوة التوقعات . مع عرض بعض الإقتراحات التى قد تساهم فى تحسين إجراءات المراجعة الإضافية عند وجود أحداث تؤثر على الإستمرارية فى ضوء معيار المراجعة الدولى( ISA 570) دون التطرق إلى معايير المراجعة الدولية والمصرية ذات الصلة بفرض الإستمرارية ومسئولية مراقب الحسابات .

## أسلوب الدراسة ومنهجيتها:

اعتمدت الدراسة على أسلوبين رئيسيين هما:

الدراسة النظرية: قام الباحث باستخدام المنهج الإستقرائي للدراسات السابقة والمرجعية، بهدف تحديد الإطار النظري لمتغيري الدراسة ( مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية فى زيادة القدرة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات، وإنعكاس ذلك على كفاءة الإستثمار )، كما تم إستخدام المنهج الإستنباطي للوصول إلى أثر تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة التقدرة التفسيرية لرأى مراقب الحسابات للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

الدراسة الميدانية: وهي دراسة تمت على عينة من مراجعي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة في جمهورية مصر العربية، وذلك لاختبار فروض الدراسة والتحقق من صحتها لتعميم نتائج البحث على مجتمع الدراسة.

## فروض البحث:

في ضوء مشكلة البحث ومن أجل تحقيق الهدف الرئيسي من البحث وهو" مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية فى زيادة القدرة التفسيرية لرأى مراقبي الحسابات ، وانعكاس ذلك على كفاءة الاستثمار", تم صياغة فروض البحث على النحو التالي:

<u>الفرض الأول:</u> "لا توجد فروض معنوية بشأن قدرة مراجع الحسابات على التحقق من تطبيق الإدارة بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية لفرض الاستمرارية في إعدادها للقوائم المالية.

<u>الفرض الثاني:</u> " لا توجد فروق معنوية بشأن قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية التي تؤثر على كفاءة الاستثمار بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية .

<u>الفرض الثالث:</u> "لا توجد فروق معنوية بشأن قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك في مصداقية المعلومات فى التقارير المالية بدرجة يمكن معها تقييم مخاطر الاستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ".

**خطة البحث:**

**فى ضوء مشكلة البحث وإنطلاقاً من أهمية أهدافه وأسلوب الدراسة ومنهجيتها والتى يسعى الباحث إلى دراستها وتحقيقها يمكن تقسيم البحث إلى :**

- **الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث.**
- **الإطار العام للمسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن فرض الإستمرارية، وزيادة القدرة التفسيرية بالتقارير المالية.**
- **أثر تطبيقا لمعيار الدولى المعدل(ISA 705) على زيادة كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية.**
- **الدراسة الميدانية.**
- **النتائج والتوصيات.**
- **مراجع البحث.**
- **ملاحق البحث.**

**أولاً- الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث:**

**يتناول هذا القسم بيان نتائج الدراسات السابقة حول دراسة مقارنة بين معيار المراجعة الدولية رقم 570 المعدل ونظيره المصرى بشأن الإستمرارية وذلك كمحاولة لتحديد وتقليل الفجوة البحثية فى هذا المجال ، فقد حاولت دراسة ( Arens, et al.2014) تحديد المسئولية المهنية لمراقب الحسابات عند مراجعته للقوائم المالية لعمليه والتى تتمثل فى إبداء رأى فنى محايد حول مدى عدالة القوائم المالية فى كل جوانبها الهامة وأنها معدة وفقاً لإطار التقرير المالى المطبق بالإضافة للإفصاح عما توصل إليه مراقب الحسابات من نتائج فى تقرير المراجعة الذى يصدره وذلك لزيادة الثقة فى القوائم المالية وتخفيض حالة عدم التأكد المحيط بالأحداث الاقتصادية.**

**كما هدفت دراسة (Gutierrez, et al, 2015) إلى تحديد دور أكبر لمسئولية مراقب الحسابات من خلال أن المسئولية المهنية لمراقب الحسابات تتمثل فى تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية ، ففرض الإستمرارية يكون غير ملائم فى حاله عدم قدرة الشركة على الوفاء بإلتزاماتها فى ميعاد إستحقاقها دون اللجوء لبيع الاصول أو إعادة هيكلة الديون أو تعديل عملياتها التشغيلية , أو عند إتجاه الإدارة لتصفية الشركة , أو إيقاف عملياتها سواء كانت عن عمد أو عن إجبار لفترة مستقبلية لا تقل عن عام . وإذا لم تتوافر تلك الشروط يجب أن تقوم الإدارة بإعداد القوائم المالية على أساس بديل مثل (أساس التصفية) وعلى مراقب الحسابات أن يحدد مدى ملائمة ذلك الأساس للشركة .**

كما إختبرت الدراسة مدى دقة الحكم المهني لمراقب الحسابات بشأن إستمرارية الشركة , كمؤشر لإفلاس الشركات فى الفترات اللاحقة للتقرير , مقارنة بدقة أحد النماذج الإحصائية للتنبؤ بعدم القدرة على السداد كمؤشر رياضي للتنبؤ بالإفلاس وذلك بناء على الوضع المالى للعميل آخر العام . وشملت العينة 43672 تقرير للشركات الصناعية المفيدة فى البلدان المختلفة منها 5360 تقرير معدل بسبب الإستمرارية ،وتوصلت الدراسة لتساوى دقة كل من الأحكام المهنية لمراقبى الحسابات ونماذج التنبؤ بعدم السداد كمؤشرات لإفلاس الشركات . ولكن عند دمجها معاً زادت القدرة التنبؤية لها بشكل ملحوظ . ويرجع ذلك لإعتماد مراقب الحسابات على معلومات خاصة وداخلية للعميل لا تناولها النماذج الاحصائية ، وتناول النماذج لقيم ومؤشرات لا يهتم بها مراقب الحسابات فى سياق العمل الطبيعى.

وأشارت الدراسة إلى أن المعايير الدولية تتطلب من مراقب الحسابات الوصول لحكم بشأن إستمرارية الشركة , معتمداً على حكمه المهنى وفقاً لما توصل إليه من أدلة خلال عملية المراجعة , عن طريق أداء الإجراءات التحليلية , خاصة فى سياق التخطيط لعملية المراجعة , لتحديد مدى وطبيعة وتوقيت إجراءات المراجعة الأساسية اللازمة للحصول على الأدلة الملائمة . ولذلك أتاحت بعض معايير المراجعة (ISA 520, ASA 520) التى تحكم أداء مراقب الحسابات , الإستعانة بنماذج إحصائية , للتنبؤ بفشل الشركات وتعثرها. وتناول البعض ( Gutierrez et al,2015; Kuruppu, et al,2012) أثر إستخدام تلك النماذج على تقييم مراقب الحسابات وحكمه على مدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية .

كما حاولت دراسة ( Kiss, et al, 2015) التأكيد على المسئولية الدائمة للمراقب فى ظل المعيار الجديد، بأن المسئولية المهنية لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية تتركز فى الحكم على مدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية فحكم مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية يتعدى مجرد التصديق المهنى على صحة وإكتمال إفصاح الإدارة عن المعلومات الإضافية المتعلقة بعدم قدرة الشركة على الإستمرار لفترة مستقبلية ولكنها مسئولية دائمة فى ظل المعيار الجديد, وتمتد مسئوليته للإحداث اللاحقة التى تحدث بعد تاريخ إعداد القوائم المالية وحتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة ولكن لا تتضمن التنبؤ بإفلاس عميله.

كما قدم (Biddle, et al , 2009) مقياسين لعدم كفاءة الاستثمارية، سواء الناتج عن نقص الاستثمار أو بالإفراط في الاستثمار، المقياس الأول: هو قياس مستوى الاستثمار على مستوى كل شركة والذي يعتمد على م معيارين أساسين، هما: رصيد النقدية، ومعدل الرافعة المالية معتمداً في ذلك على فرضية أن حجم الفائض في التدفقات النقدية ومستوى الرافعة المالية يعكسان مدى

خطورة مشكلات الوكالة، والتي ينتج عنها الإفراط في الاستثمار، أو على النقيض نقص حجم الاستثمار. فوفقاً لنظرية التدفقات النقدية الحرة Free Cash Flows Theory فإن الشركات التي تتمتع بفوائض في التدفقات النقدية الحرة تعاني من مشكلات الوكالة، وفي العادة كثيراً ما يتورط المديرون في مشكلة الإفراط في الاستثمار، وفي المقابل فإن الشركات التي تعاني من ارتفاع الرافعة المالية تدفعها المديونية إلى احتمالية حدوث النقص في الاستثمار(Yu &Gao, 2018) ، وتقوم المنهجية التي قدمها (Biddle, el at , 2009) لقياس مستوى الاستثمار على رصيد النقدية والرافعة المالية (مضروبة في سالب واحد)، ثم تصنيف الشركات حسب معدل النقدية والرافعة المالية إلى فئات عشرية Deciles، ثم ترجيحها لتتراوح القيم ما بين الصفر والواحد الصحيح، وفي النهاية يتم حساب المتوسط للقيم المرجحة للمتغيرين لاستخراج مقياس مركب رمز إليه (Biddle, et al , 2009) بـ Over وتزايد قيمة هذا المقياس تعكس حالة الإفراط في الاستثمار والعكس صحيح. ويضيف (Biddle, et al , 2009) أن سواء الإفراط في الاستثمار أو النقص في الاستثمار لا يعكسان كفاءة الاستثمار، إنما يعكسان الانحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار، بينما نجد أن نقص حجم الاستثمارات في الشركات ذات الفرص الأعلى للانخراط في الإفراط في الاستثمار يعكس كفاءة الاستثمارية والعكس صحيح. وفي ضوء ما سبق يمكن الاستدلال على كفاءة الاستثمارية من خلال المقياس الثاني: الانحراف عن مقدار الاستثمار المتوقع على مستوى كل شركة، حيث يتم تقدير الاستثمار المتوقع، ومن ثم حساب الانحراف عن هذا المقدار بالنظر إلى الإنفاق الاستثماري على أنه دالة في معدل النمو المستقبلي في المخرجات، والذي يمكن استنباطه بمعدل النمو في الإيرادات (المبيعات) على مستوى كل شركة ولكل سنة، وذلك على النحو التالي:

$$I_{t+1}=B_0+B_1SG_1+\Sigma_t \qquad (1)$$

ويعبر It+1 عن حجم الإنفاق الاستثمار الرأسمالي Capital Expenditures والإنفاق الاستثمار غير الرأسمالي Non Capital Expenditures وغير الرأسمالي (يعرف بالنفقات الرأسمالية، بالإضافة إلى تكاليف البحث والتطوير، بالإضافة إلى نفقات الاستحواذ ناقصا المقبوضات النقدية من مبيعات الممتلكات والمنشآت والمعدات إلى متوسط إجمالي الأصول) للشركة خلال السنة التالية (t+1)، بينما يعبر عن SGt معدل النمو في المبيعات خلال السنة الحالية (t)، بناء على النموذج السابق فإنه يتم احتساب بواقي النموذج (Residuals) وترتيب المشاهدات لكل شركة / سنة، وتقسيمها إلى أربعة أربع Quarters، المشاهدات الواقعة في القمة بالربع الأول ( Positive residuals) تصنف بالإفراط في الاستثمار، أما المشاهدات في الربع الأخير ( Negative residuals) تصنف بالنقص في الاستثمار، وبينما المشاهدات المحصورة في الربع الثاني والثالث

(Benchmark group) تتصف بالكفاءة في الاستثمار (Gao&Yu, 2018). الجدول التالي يعرض فيه الباحث بعض التعديلات التي أجرتها الدراسات السابقة على نموذج (Biddle, et al , 2009):

جدول (1): التعديلات على نموذج (Biddle, et al .2009)

لتحديد الانحراف عن مقدار الاستثمار المتوقع

| الدراسة | معاملات الانحدار لنموذج (Biddle, et al .2009) |
|---|---|
| (Biddle, et al .2009) | الإنفاق الاستثماري دالة في معدل النمو المستقبلي معبراً عنه بمعدل النمو في الإيرادات (المبيعات). |
| (Chen, et al.2011) | معدل النمو في الإيرادات، وحجم الشركة، وعمر الشركة، ونسبة الأرصدة النقدية إلى إجمالي الأصول، والرافعة المالية، والمؤشرات السياسية والقانونية والتجارية. |
| Sanchez and – Garcia –Meca,2018Garcia | معدل النمو في الإيرادات، واللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول، ونسبة الأرصدة النقدية إلى إجمالي الأصول، والرافعة المالية، وعمر الشركة. |
| (Lai , et al.2018) | عبر عن فرص النمو المستقبلي بالمؤشر (Tobin q) بدلاً من النمو في الإيرادات، والذي تم احتسابه بقسمة مجموع القيمة السوقية لحقوق الملكية مضافاً إليها القيمة الدفترية للديون على القيمة الدفترية لإجمالي الأصول. |

وفي المقابل، في ظل عدم توافر ذات المعلومات المتاحة للمديرين للأطراف الخارجية (المستثمرين)؛ لتقدير ربحية الفرص الاستثمارية، وإذا لم يتمكن مقدمو رأس المال من تقي يم التوقعات المستقبلية للشركة، فإنهم قد يخفضون من قيمة الشركات ذات الربحية العالية، أو على النقيض المبالغة في تقييم الشركات الأقل ربحية(Lai , et al, 2014; Biddle , et al.2009)

وأما فيما يتعلق بنوع رأي مراقب الحسابات من منظور مهني، يرى Shalimova and Stezhko (2016) ان تقرير مراقب الحسابات يمثل الأساس لاتخاذ قرارات متوازنة من قبل المساهمين والبنوك وشركات التأمين، وغيرهم من أصحاب المصالح، وبالتالي فإن أهمية رأي مراقب الحسابات على التقارير المالية تفرض مسؤولية كبيرة عليه. كما يتضح من تتبع الدراسات والإصدارات المهنية السابقة.

al., 2014; Ratnawait & Yuhertiana,2019; ISA.NO.700; ISA.NO.701; 705 ; NO.706 ; ISA .NO.240 ; ISA.NO.550; ISA.NO.570 ; Arens etISA.NO. NO.620 ;ISA.NO.720 ;ISA. NO.800) أنه يمكن تعريف رأي مراقب الحسابات، على أنه

"المنتج المهني لعملية المراجعة الذي يعبر عن حكم مراقب الحسابات بشان مزاعم الإدارة عن مدى صدق القوائم المالية وإيضاحاتها المتممة".

وأكدت دراسة ( Guiral, et al,2015) ما جاء فى الدراسة السابقة ، وتضيف أن مراقبى الحسابات الأقل خبرة يكونون أكثر ميلاً للفحص السطحى عند إصدارهم للأحكام , ولا ينظروا للآثار طويلة الأجل لقراراتهم , فيكون حكمهم أقل دقة , نتيجة عدم الفهم الكافى للشركة محل المراجعة , أما مراقبو الحسابات الأكثر خبرة , فيكونون أكثر تعمقاً عند إصدارهم للأحكام , وأكثر فهماً لطريقة عمل الشركة فتكون قراراتهم أكثر دقة خاصة فى المهام المعقدة, وذلك لتراكم المعلومات التى حصلوا عليها خلال سنوات عملهم . ويكونون أكثر ميلاً لإصدار إشارات تحذيرية بشأن إستمرارية الشركة للحفاظ على سمعتهم, وتجنب تحمل التكاليف الناتجة عن الفضائح المالية. وذلك لأنهم يدركون الآثار طويلة الأجل لقراراتهم بشكل أفضل . وتتمثل الخبرة فى الحكم على إستمرارية الشركة , فى عدد مرات مراجعتهم للعملاء ذوى التعثر المالى . كما يؤثر تراكم معلوماتهم وخبراتهم على أحكامهم بخصوص إستمرارية الشركة وقراراتهم بشأن الإفصاح عنها فى تقرير المراجعة .

وفى نفس السياق إختبرت دراسة (Junaidi & Hartono, 2015) أثر حجم شركة العميل , على حكم مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية . ولم تجد علاقة جوهرية بين حجم شركة العميل وحصولها على رأى معدل بسبب إستمراريتها , ولكنها وجدت علاقة بين نسبة الرفع المالى ونسبة ربحية الشركة , وحكم مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية وكانت دراسة (Habib, 2013) قد وجدت علاقة بين حجم شركة العميل وحكم مراقب الحسابات بشأن إستمراريتها , فالشركات صغيرة حجم يزداد معدل حصولها على رأى معدل بسبب إستمراريتها مقارنة بالشركات كبيرة الحجم , ويرجع ذلك لضعف مواردها المالية وقدرتها على التفاوض مع مراقب الحسابات .

وعلى نفس النحو اعتبرت دراسة الشرقاوي (٢٠١٩) تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأيه الفني المحايد، جزءا من القوائم المالية المنشورة التي يبنى عليها مستخدمو تلك القوائم قراراتهم المختلفة، وعليه فإن تقرير مراقب الحسابات يعد الأداة التي يستطيع من خلالها التعبير عن رأيه حول عدالة القوائم المالية، لذلك لابد أن يتصف هذا التقرير بالموضوعية. وفي ضوء تحليل الإصدارات المهنية ذات الصلة برأي مراقب الحسابات، يتضح وجود عدة بدائل لرأي مراقب الحسابات والتي تتمثل في كل من؛ إبداء مراقب الحسابات لرأي غير معدل(نظيف)، وإبداء مراقب الحسابات لرأي غير معدل (نظيف) مع إضافة فقرة توضيحية، وإبداء مراقب الحسابات الرأي معتل (متحفظة / معاكس)، والامتناع عن إبداء الرأي. فبالنسبة لتقرير مراقب الحسابات برأي غير المعدل (نظيف) Unqualified Audit Report : وهو الذي يخلص فيه مراقب الحسابات بناء على النتائج من عملية المراجعة على أن القوائم المالية تعبر بصدق ووضوح في جميع جوانبها الهامة، وأنها معدة

وفقا لإطار إعدادها، وهناك شروط لإبداء هذا الرأي كما حددها معيار المراجعة المصري رقم (٧٠٠).

أما فيما يتعلق بتقرير مراقب الحسابات برأي غير معدل ( نظيف) مع إضافة فقرة توضيحية أو تفسيرية **Unqualified Audit Report With Explanatory Paragraph** وذلك في ظل وجود بعض الأمور التي قد تستدعي من مراقب الحسابات إضافة فقرة توضيحية بعد فقرة الرأي.

كما أشارت دراسة ( Hermanson et al,2016) أن بيئة عمل مراقب الحسابات تؤثر على أدائه المهنى. وتنقسم لعدة بيئات فرعية , بعضها يمثل بيئة العمل داخل منشأة المحاسبة والمراجعة والتى تتضمن طبيعة المهام التى يقوم بها فريق العمل الذي يعمل بها وهى التنظيم المهنى الذى يعمل من خلاله والقوانين والتشريعات التى تحكم أدائه .

كما حاولت دراسة(Kausar et al,2017) التعرف على أثر البيئة التشريعية لعمل مراقب الحسابات على رأيه بشأن الإستمرارية ، مؤكدة أن إختلاف النظام التشريعي بين البلاد المختلفة ، قد يؤدى لإختلاف فى ميل مراقبى الحسابات لإبداء آراء معدلة بسبب الإستمرارية لعملائهم. وذلك لتجنب إتهامهم بأنهم السبب في إفلاس عملائهم فى ظل بيئة ذات نظام قانونى صارم. ففى ظل بيئة صارمة، مثل تلك الخاصة بالمملكة المتحدة، تميل الأنظمة القانونية لتصفية الشركات للحفاظ على حقوق الدائنين مقارنة بحقوق الملاك. بينما على العكس تميل البيئة القانونية الأمريكية للحفاظ على إستمرارية الشركات كأولوية عن الوفاء بشروط المديونية.وقد وجدت الدراسة أدلة قوية على أن النظام القانوني للدولة التى يعمل بها مراقب الحسابات يكون له أثر كبير على أحكامه المهنية لعلاقتها بخطر التقاضى الذى يتعرض له, والعقوبات التى يتحملها .

وبالنسبة لتقرير مراقب الحسابات برأي معدل (متحفظ) **Qualified Audit Report**: وهو الذي يخلص فيه مراقب الحسابات في فقرة الرأي إلى أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جوانبها الهامة عن المركز المالي للمنشأة، مع وجود تحفظات معينة على بعض الأمور. أما فيما يتعلق بتقرير مراقب الحسابات برأي معدل (معاكس) **Adverse Opinion**: هو الذي يرى فيه مراقب الحسابات أن القوائم المالية لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية، طبقاً لمعايير المحاسبية المصرية.

وفيما يتعلق بإمتناع مراقب الحسابات عن إبداء رأيه **Disclaimer Opinion**: وتتمثل الأسباب في: وجود قيود جوهرية وشائعة على نطاق عمل مراقب الحسابات، للدرجة التي تمنعه من الحصول على أدلة المراجعة الكافية والملائمة لإبداء رأيه، بالإضافة إلى استنتاجه، وذلك وفقاً لحكمه المهني، أن الآثار المحتملة على القوائم المالية للتحريفات غير المكتشفة جوهرية وشائعة، وأيضاً عندما يكون هناك شك جوهري في استمرارية تلك الشركة، فيجب عليه مناقشة الإدارة، وفي حالة رفضها لطلب مراقب الحسابات في إعداد، أو في توسيع، نطاق تقييمه لاستمرارية الشركة،

فيجب على مراقب الحسابات في هذه الحالة الامتناع عن إبداء الرأي. وقد أشار البعض Rezaei (Ardiana ,2014,et al

(2016;Diab et al., 2021 لوجود مجموعة من العوامل التي تؤثر على إبداء مراقب الحسابات لرأيه الفني المحايد والتي منها ؛ متغيرات تتعلق بعملية المراجعة (والتي منها؛ طبيعة ملكية منشأة المحاسبة و المراجعة، ودرجة تخصص منشآت المحاسبة والمراجعة)، ومتغيرات أخرى تتعلق بمراقب الحسابات ذاته (والتي منها؛ فترة بقاء مراقب الحسابات مع عميله، وأدائه لخدمات أخرى بخلاف عملية المراجعة).

وتتفق الكثير من الدراسات;2019, Ahmed and Madobi ,2018 Aly Badawy ,2014;and Ardiana ,2013; Banimahd et al.,2021, Diab et al.. ؛ شرف، ٢٠١٩) بـ على إمكانية وعند إبداء مراقب الحسابات لرأي معدل، سواء أكان متحفظاً أو معاكساً، يتوقف الاختيار بين بدائل الرأي، في هذه الحالة، على طبيعة التحريفات الجوهرية التي تحتويها القوائم المالية، ومدى شيوع آثارها على القوائم المالية، متمثلة في الخروج عن الإطار العام لإعداد القوائم المالية، وكذلك مدى قدرة مراقب الحسابات في الحصول على الأدلة الكافية والملائمة لتكوين رأيه.

كما توصلت دراسة (الطحان ومحمود 2020 ) من خلال إجراء دراسة إستكشافية لعينة من المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والباحثين المهتمين بالمحاسبة والمراجعة إلى أن تفشي جائحة كورونا سيكون له العديد من الآثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي. وتتمثل أهم تلك الآثار في تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية Subsequent Events ، والإستمراريةGoing Concern ، والمحاسبة عن تعديلات العقود Accounting for Contract Amendments ، وتدهور الأصول Impairment of Assets ، وتقييم المخزون Inventory Valuation ، والخسائر الإئتمانية المتوقعة Expected Credit Losses ، وتبويب الأدوات المالية Financial Instruments Classification . وخلصت الدراسة إلى أن جائحة كورونا ستخلق العديد من المشاكل والتحديات لمراقب الحسابات. ومن أهم تلك التحديات ضرورة التحديث المستمر لخطة المراجعة، وإرتفاع مستوى مخاطر المراجعة، وعدم كفاية وملاءمة إجراءات المراجعة المعتادة، ومشاكل مراجعة مكونات المجموعة، وتقييم مدى ملاءمة تطبيق الشركة للإستمرارية، ومشاكل مراجعة الأحداث اللاحقة، ومراجعة التقديرات المحاسبية، ومشاكل تعديل تقرير المراجعة.

ونظرا لإحتواء كل مرحلة من مراحل عملية مراجعة الحسابات على عدد من المهام التي يجب أن يقوم بها مراقب الحسابات، والتي ترتبط إرتباطا وثيقا بممارسات المحاسبة والتقرير المالي والبيئة المحيطة بالشركة، لذا فإنه من المحتمل أن تؤثر جائحة كورونا على إستمرارية الشركات .

وقد اعتمدت دراسة Muslih and Amin (2018) في قياس نوع رأي مراقب الحسابات على مراقب مقياس Likert (1-5) وأخيرا فيما يتعلق بالعلاقة بين نوع رأي مراقب الحسابات وكفاءة الأسعار، كما أوضحت دراسة Mansi et al(2004) أن رأي مراقب الحسابات يؤثر بشكل كبير على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة. وذلك من خلال تأثير المحتوى المعلوماتي لرأي مراقب الحسابات على تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية وضمنيا خطر الحصول على هذه التدفقات، كما يحتوي أيضا على معلومات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها، مما يؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين في تقرير مراقب الحسابات، لوصوله لمعلومات مميزة وخاصة عن شركة "عميل المراجعة، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة. وكما أشار Arens(2014)، لتأثير نوع رأي مراقب الحسابات على أسعار أسهم الشركات إيجاباً أو سلباً. بينما أشارت دراسة Muslih and Amin (2018) لانعكاس رأي مراقب الحسابات، في المقام الأول، على زيادة مصداقية وسلامة المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومن ثم زيادة إمكانية اعتماد أصحاب المصالح على تلك المعلومات في عملية اتخاذ مختلف قراراتهم.

وفي ذلك السياق اتفق البعض Ardiana ,2014; Ianniello and Galloppo 2015; Ratnawait and Yuhertiana,2019Kipkosgei,2010; Banimahd et al .,2013; رميلي، ٢٠١٨؛Robu and Robu,2016 Sihombing et al ,2017; Abdollahi .,2020) et al على تأثير إبداء مراقب الحسابات الرأي غير معدل (نظيف) إيجاباً على أسعار الأسهم كمؤشر القيمة الشركة. مما ينعكس ذلك على المقدرة التقييمية للمراجعة الخارجية. وعلى النقيض من ذلك توصل كلاً من (زريقات، ٢٠١٠؛ Chen et al., 2000) لعدم معنوية تأثير إبداء مراقب الحسابات لرأي غير معدل مع إضافة فقرة لفت انتباه على أسعار الأسهم، بينما توصل Ardiana (2014) إلى تأثير إبداء مراقب الحسابات لرأي غير معدل، مع إضافة فقرة توضيحية، سلبا على أسعار الأسهم.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين نوع رأي مراقب الحسابات وكفاءة الأسعار، كما أوضحت دراسة Mansi et al(2004) أن رأي مراقب الحسابات يؤثر بشكل كبير على أسعار الأسهم كمؤشر لقيمة الشركة. وذلك من خلال تأثير المحتوى المعلوماتي لرأي مراقب الحسابات على تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية وضمنيا خطر الحصول على هذه التدفقات، كما يحتوي أيضا على معلومات بشأن قدرة الشركة على الاستمرار في مزاولة نشاطها، مما يؤدي ذلك إلى زيادة ثقة المستثمرين في تقرير مراقب الحسابات، لوصوله لمعلومات مميزة وخاصة عن شركة "عميل المراجعة، مما يمكن المستثمرين من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية الرشيدة. وكما أشار Arens(2014)، لتأثير نوع رأي مراقب الحسابات على أسعار أسهم الشركات إيجاباً أو سلباً. بينما أشارت دراسة Muslih (2018) and Amin لانعكاس رأي مراقب الحسابات، في المقام الأول، على زيادة مصداقية وسلامة

المعلومات الواردة بالتقارير المالية، ومن ثم زيادة إمكانية اعتماد أصحاب المصالح على تلك المعلومات في عملية اتخاذ مختلف قراراتهم.

وأيضاً اتفق البعض (Ratnawait and Yuhertiana,2019, Kipkosgei,2010; Banimahd et al ,2013;Ardiana,2014; Ianniello and Galloppo 2015; رميلي، ٢٠١٨ ;Abdollahi et al.,2020)Robu and Robu,2016 Sihombing et al ,2017 على تأثير إبداء مراقب الحسابات الرأي غير معدل (نظيف) إيجاباً على أسعار الأسهم كمؤشر القيمة الشركة. مما ينعكس ذلك على المقدرة التقييمية للمراجعة الخارجية. وعلى النقيض من ذلك توصل كلاً من (زريقات، ٢٠١٠؛ Chen et al., 2000) لعدم معنوية تأثير إبداء مراقب الحسابات لرأي غير معدل مع إضافة فقرة لفت انتباه على أسعار الأسهم، بينما توصل Ardiana (2014) إلى تأثير إبداء مراقب الحسابات لرأي غير معدل، مع إضافة فقرة توضيحية، سلبا على أسعار الأسهم.

وهو ما أشارت إليه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين(SOCPA 2020) إلى أنه في مثل حالة التأثيرات المحتملة لظروف فيروس كورونا، فإنه يجب على الإدارة أن تأخذ المعلومات المستقبلية للاثني عشر شهرا التالية لفترة التقرير على الأقل، سواء ما يتعلق بالتأثيرات السلبية للفيروس على سير الأعمال، أو القدرة على سداد الديون، أو ما يتعلق بالتأثيرات الإيجابية لحزمة التسهيلات والدعم والتي قدمتهما الدولة للأعمال التجارية المتأثرة بتلك الجائحة. كما يجب على الشركة تقييم مدى ملاءمة إعداد القوائم المالية على أساس فرض الإستمرارية في ضوء الأحداث التي تقع في الفترة اللاحقة لتاريخ نهاية السنة المالية وقبل نشرها لقوائمها المالية. كذلك تشير الهيئة إلى أنه يجب على كل شركة أن تقيم الآثار بحسب ظروفها الخاصة، ولا يمكن وضع تقييم عام لكل الشركات، نظرا لإختلاف هياكل التمويل، وطبيعة الأعمال، وتفاوت التأثير السلبى لجائحة كورونا، أو التأثير الإيجابي للدعم الحكومي المقدم للشركات المتضررة .

كما أشارت دراسة (إبراهيم وزايد،2020) إلى وجوب أن تعد القوائم المالية في ضوء مجموعة من الفروض المحاسبية . ويمثل فرض الإستمرارية أحد أهم تلك الفروض. وبموجب هذا الفرض تعتبر الشركة وحدة محاسبية مستمرة في مزاولة نشاطها المعتاد وليس هناك نية في الوقت الحاضر ، أو المستقبل المنظور، لتصفية الشركة أو لتقليص النشاط بشكل ملحوظ .

ويمكن للشركات أن تسهم في رفع كفاءة الاستثمار من خلال تحسين جودة التقارير المالية، ويقصد هنا بجودة التقارير المالية الدقة التي تنقل بها التقارير المالية المعلومات للمستثمرين في الأسهم حول عمليات الشركة، حيث يمكن لجودة التقارير المالية أن تحقق هذا الدور من خلال (Verdi,2006; Biddle, et al, 2009)

**(١) تقليص عدم التماثل في المعلومات المتاحة بين الشركة والمستثمرين، وبالتالي تخفيض تكلفة التمويل التي تتحملها الشركة في سبيل الحصول على احتياجاتها التمويلية: فالتقارير المالية قد تخفف من تكاليف الاختيار العكسي من خلال تقليص مشكلة عدم التماثل في المعلومات المتاحة بين الشركة، والمستثمرين، وبين المستثمرين، فعلى النقيض، يمكن أن يؤدي وجود عدم التماثل في المعلومات بين الشركة والمستثمرين إلى قيام المستثمرين بتخفيض سعر السهم، وزيادة تكلفة زيادة رأس المال؛ لأن المستثمرين قد يشكلون انطباعات سلبية عن الشركات التي تجمع الأموال. وبالتالي، إذا كانت جودة التقارير المالية تقلل من تكاليف الاختيار العكسي، فإنه يمكنها من تحسين كفاءة الاستثمار من خلال خفض تكاليف التمويل الخارجي، وبالتالي فإن إمكانية رفع جودة التقارير المالية لتحسين كفاءة الاستثمار تكون أكبر في الشركات التي تواجه قيودا (ضغوطا) تمويلية.**

**(٢) تقليص عدم التماثل في المعلومات بين المستثمرين والإدارة، وبالتالي يقلل من التكلفة الرقابية التي يتحملها المساهمون، وتحسين آلية اختيار المشاريع:**

**فالتقارير المالية تلعب دوراً حاسماً في التخفيف من مشاكل الوكالة، على سبيل المثال، تستخدم المعلومات المالية بشكل مباشر في بناء عقود المكافآت ونظم حوافز المديرين. هذا بخلاف أن المعلومات المالية تمثل مصدراً هاماً للمعلومات التي يستخدمها المساهمون لمتابعة أداء المديرين. علاوة على ذلك، تساهم المعلومات المالية باعتبارها أداة حيوية لنقل المعلومات إلى أسواق الأسهم في ممارسة الدور الإشرافي المنوطة بها. وبالتالي، إذا كانت جودة التقارير المالية تقلص من مشاكل الوكالة، فيمكنها تحسين كفاءة الاستثمار من خلال زيادة قدرة المساهمين مراقبة المديرين، وبالتالي تحسين اختيار المشاريع وخفض تكاليف التمويل.**

**المحدد الثاني لكفاءة الاستثمار يتعلق بالدور الرقابي لآليات حوكمة الشركات، فالهدف النهائي لحوكمة الشركات هو زيادة الكفاءة الاقتصادية الشركة، وتعزيز نموها، وكذلك تعزيز ثقة المستثمرين، حيث توفر حوكمة الشركات أطاراً لتحديد الأهداف التي تخدم مصالح المجتمع والمساهمين، حيث تضمن آليات حوكمة الشركات أن يتم توظيف أصول الشركة بكفاءة من قبل المديرين بما يحقق مصلحة الدائنين والمستثمرين، ويقلل مصادر إهدار المديرين للموارد .**

**ويمكن لآليات حوكمة الشركات أن تؤثر في تحقق كفاءة الاستثمار من خلال:**

**(1) وجود حزمة من آليات حوكمة الشركات تتسم بالقوة تقلص من فرص عدم كفاءة القرارات الاستثمارية:**

واحد من أهم آليات إدارة الشركات الداخلية المتداولة هي مجلس الإدارة، فعلى الرغم من أن المديرين يكونون مسئولين عن اختيار وتنفيذ قرارات الاستثمار، إلا أن مجلس الإدارة مسئول عن موافقتهم. وبالتالي، يمكن لخصائص مجلس الإدارة أن تحدد مدى توافق تلك القرارات لمصالح المديرين والمستثمرين، ومن ثم خفض تكاليف الوكالة بين مختلف المستثمرين والإدارة. وفي هذا الصدد، قد يكون المديرون، في ظل مجلس إدارة فعال، على دراية برصدهم ومراقبتهم الداخلية، مما قد يؤدي بهم إلى اتخاذ استثمار أكثر تتماشى مع مصالح المستثمرين. وبخلاف مجلس الإدارة فإن تملك المديرين لنسبة من أسهم الشركة (ملكية الإدارة) قد تخفض من تكلفة الوكالة الناتج عن الفصل بين الملكية والإدارة ومن ثم اتخاذ الاستثمار يتماشى مع مصالح المستثمرين، ومن ثم تحسن كفاءة الاستثمار. وفي المقابل فإن تركز الملكية بسيطرة المساهمين على المزيد من السلطة قد تضر بمصالح أسهم الأقلية، وبالتالي قد تضر بكفاءة الاستثمار(et al,Chen, 2017).

(٢) وجود حزمة من آليات حوكمة الشركات تتسم بالقوة تدعم جودة التقارير المالية، ومن ثم تحسين كفاءة الاستثمار:

فوجود مجلس إدارة فعال يساهم في انخفاض مخاطر التقاضي، وتوفير المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب (Garcia Lara , Garcia Osma,& Penalva, 2007) مما قد يؤدي إلى تحسين قرارات الشركات المالية التي يتخذها المديرون؛ نظرا لآثارها الإيجابية على جودة التقارير المالية (Biddle, et al.(2009 فمجالس الإدارات لا تراقب فقط المعلومات المالية التي يقدمها المديرون فحسب، بل تراقب أيضا كفاءة الاستثمارية والتشغيلية والمالية التي يتخذونها؛ فوجود ضوابط رقابة داخلية غير فعالة على إعداد التقارير المالية لها تأثير سلبي كبير على كفاءة الاستثمار , (wal Cheng and Zhang Dhali2013).

المحدد الثالث والأخير لكفاءة الاستثمارية يتعلق بالعنصر البشري من متخذي قرارات الاستثمار، أو بالتحديد خصائص المديرين التنفيذيين. فالمستوى الأمثل للاستثمار وكفاءة القرار الاستثماري ما هما إلا محصلة لمجموعة من العوامل، منها المتعلق بالشركة ذاتها، ومنها المرتبط بالسمات الإدارية للمديرين Idiosyncratic Managerial Attributes ويمكن لتلك السمات وبالتحديد ما يمتلكه المديرون من مهارات وقدرات إدارية أن تؤثر في تحقق كفاءة الاستثمارية من خلال:

(١) تمتع الشركات بمديرين تنفيذيين على رأس إداراتها من ذوي الخبرة والسمعة الطيبة يمنحهم القدرة على صناعة قرارات استثمارية إستراتيجية قادرة على أن تحدث تغييراً جوهرياً في قيمة الشركات التي على رأس إدارتها ، وإحداث طفرة في ثروات ومصالح المساهمين، ليس هذا فحسب، بل الأمر يمتد إلى الأطراف الخارجية المتعاملة مع تلك الشركات، حيث تضفي الخبرة والسمعة

الطيبة للمديرين التنفيذيين المصداقية مع تلك الأطراف، سواء كانت دائنين أو مقرضين أو حتى العملاء Siao&Chou. كما تتطلب كفاءة القرار الاستثماري دراية كافية من قبل المديرين بالمحركات الرئيسية للنمو المستقبلي، والقدرة على صياغة تقييم دقيق للمكاسب المستقبلية، يمكن للمديرين من ذوي القدرات الإدارية استغلال معرفتهم وخبرتهم فى إجراء تقييمات أفضل للاستثمارات القائمة والمستقبلية (Gan 2018).

وفي المقابل، فالمديرون الأقل في المهارات والقدرات الإدارية قد يرفضون مشاريع مربحة وذات قيمة حالية عالية (مشكلة نقص الاستثمار) إذا لم يترتب عليها زيادة ما يحصلون عليه من تعويضات أو على سمعتهم في بيئة الأعمال. كما أن انخفاض معرفتهم وخبرتهم قد يقود المديرين الأقل قدرة إلى التركيز على الأداء قصير الأجل، واختيار المشروعات ذات المكاسب قصيرة الأجل، حيث يكون من المرجح أن يكون الاستثمار المفرط في المشروعات التي تعمل على تحسين قوتهم أو هويتها (بناء الإمبراطورية)، ويقلل من الاستثمار الذي يزيد من العوائد للمساهمين، وتعزيز قيمة الشركة –(Garcia -Meca,2018) -Sanchez and Garcia

(٢) أن المديرين من ذوي المهارات الإدارية يتمتعون بمهارات اقتناص الفرص الاستثمارية التي تحقق طفرة في قيمة الشركات التي يتولون إداراتها باختيارهم مشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة والمرتفعة مع امتلاكهم المقدرة على تنفيذ تلك المشاريع (Chemmanur and ,2009 Paeglis). وفي المقابل فمن المتوقع أن يرفض المديرون الذين يعانون من سمعة محفوفة بالمخاطر الإجراءات الاستثمارية الانتهازية التي قد تضر بقيمة الشركات، لأن مثل هذا السلوك قد يشوه قدرتهم ومكانتهم كما يتصورها المساهمون والمستثمرون

(Falato, Li ,& Milbourn ,2015;Graham, Harvey,Harvey,&puri,2013) وفي ذات السياق أضافت دراسة and Simonyan Paeglis, Chemmanur(2009) أن المديرين من ذوى القدرات العالية يمتلكون المهارات التي تمكنهم من حسن إدارة الاستثمارات في أنشطة البحوث والتطوير التي تتبناها شركاتهم. فتلك الأنشطة قد تتضرر من القرارات بشأن تقليص الاستثمارات، والتي يكون لها آثار سلبية على تلك الشركات في الأجل الطويل (2012) Block. وبينما يمكن للمديرين من ذوي القدرات الإدارية في تلك الأحوال استغلال مهاراتهم الإدارية في توفير المزيد من الموارد، إما عن طريق إصدار المزيد من الديون أو عن طريق توليد المزيد من التدفق النقدي، والذي بدوره يقلل من مشاكل نقص الاستثمارات Andreou, et al.,2013; Chemmaur,et (al.,2009)

طبقاً لما إنتهت ليه الدراسات السابقة يمكن للباحث الإشارة إلى بعض الدلالات وما تتميز به الدراسة الحالية كما يلى :

أن إستمرارية الشركة تعنى قدرتها على الإستمرار فى عملها فى المستقبل دون الإضطرار لوقف نشاطها أو تصفية أعمالها لفترة زمنية مستقبلية وهو ما إتفقت عليه الدراسات السابقة سواء الخاصة بالمحاسبة المالية أو المراجعة ، وأن إعداد القوائم المالية على أساس فرض الإستمرارية يعنى أن يتم إعدادها من قبل الإدارة على أساس أنها مستمرة فى نشاطها فى المستقبل لذلك ترتبط إستمرارية الشركة بملاءتها المالية بصفة أساسية .

أن المسئولية المهنية لمراقب الحسابات فى هذا الشأن تتركز فى الحكم على مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية , لفترة زمنية مستقبلية لا تقل عن عام , مع الأخذ فى الإعتبار لجميع المعلومات المتاحة بشأن إستمرارية الشركة حتى تاريخ إصدار تقرير المراجعة والحصول على الأدلة التى تدعم إستنتاجاته , مع مراعاة تقييمه لخطط الإدارة لمواجهة أي احداث سلبية قد تؤثر على إستمرارية الشركة , بالإضافة لتقييمه لمدى ملائمة إفصاح الإدارة عما يتعلق بإستمرارية الشركة فى قوائمها المالية والإفصاح عما توصل إليه من إستنتاجات فى تقريره على هذه القوائم المالية .

أن حكم مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية للشركات المتعثرة يرتبط بالمقارنة بين فقدانه لعميله ورغبته فى الحفاظ على إستمرار أتعابه ، حيث يسعى كثير من العملاء لتغيير مراقب الحسابات عقب إصداره لتقرير معدل بشأن إستمرارية الشركة . وبين خوفه من أن يتم مقاضاته من قبل المستثمرين فى حالة عدم إصداره لذلك الرأى . لذلك تحاول الدراسة الحالية تقييم تعاظم مسئوليات مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية فى معيار المراجعة الدولى(ISA 570) المعدل , والتى ترتبط بزيادة التوجيهات التى يتم توفيرها لمراقبي الحسابات لتساعدهم فى الحكم على إستمرارية الشركة , والتى من شأنها أن تعمل على زيادة دقة أحكام مراقبى الحسابات ، مما ينعكس دورها على زيادة مستوى جودة المراجعة , التى يستطيع مراقبو الحسابات توفيرها , ويخفف من مستوى كل من خطر التقاضي وخطر فقد السمعة اللاحق , الذى يواجه مراقبو الحسابات عقب حكمهم على إستمرارية الشركة , فتزداد قيمة تقرير المراجعة وإمكانية الإعتماد عليه فى إتخاذ القرارات المختلفة .

أهمية النماذج الرياضية والإحصائية للتنبؤ بفشل الشركات كأحد الإجراءات التحليلية للمراجعة، للحكم على مدى قدرة الشركة على الإستمرار. مما يدل على ضرورة جعلها أحد متطلبات الوصول لحكم بشأن الاستمرارية، عن طريق إضافتها كإجراء إلزامي في معايير المراجعة، لتساعد على زيادة دقة الحكم الشخصي لمراقب الحسابات في ذلك الشأن. لذلك تحاول الدراسة الحالية إبراز دور

تحسن المعايير فى تحسن أداء مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية ، وزيادة قدرته على تحديد المشاكل المتعلقة بها. فمساعدة مراقبى الحسابات وتوجيههم للوصول لذلك الحكم بطرق رياضية وإحصائية لا تقلل من أهمية إعتمادهم على أحكامهم الشخصية، ولكنها تعزز من آرائهم، وتساعد على عزل أى سبب من أسباب التحيز في إبداء الرأى. بالإضافة لأهمية تلافى أي قصور قائم في المعايير، التى تحكم أداء مراقبى الحسابات، فيما يتعلق بحكمهم بشأن الإستمرارية، وأن تتضمن المعايير المزيد من التوجيهات والإرشادات لمساعدة لمراقبي الحسابات في وفائهم بمسئولياتهم.

أن حكم مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، يتطلب منه أن يظل يقظا لكافة المعلومات المتاحة عن مستقبل الشركة، مثل الأمور التي قد تشكل خطراً على إستمرارية الشركة في المستقبل، ومدى تأثيرها، وخطط الإدارة لمواجهة تلك الأمور، وإحتمالات نجاحها، والتى تعتمد على مدى ممارسته للشك المهنى عند أدائه لعمله. ولذلك فإن معرفة مراقب الحسابات بمبادرات تحول الإدارة مسبقا، تؤثر على إدراكه لأدلة المراجعة التى يحصل عليها لاحقاً وعلى تقييمه لها، وإستنتاجاته بشأنها، لذلك يختلف تأثير مبادرات التحول على رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، فبمبادرات التحول تجذب إنتباهه للمشاكل الداخلية الخاصة بالشركة لذلك يكون لها تأثير كبير على تقييمه لإستمراريتها.

أن النظام القانونى والتشريعى للدول يؤثر على حكم مراقب الحسابات بشأن مدى قدرة الشركة على الإستمرار. ولذلك فمن المتوقع أن ينخفض ميل مراقبى الحسابات لإبداء آراء معدلة، بشأن الإستمرارية، فى البيئة المصرية، وذلك لوجود العديد من أوجه الضعف في النظام القانونى، والتشريعى، وغياب عقوبات صارمة لمراقبى الحسابات الذين يتهربون من الوفاء بمسئولياتهم المهنية في ذلك الشأن.

## ثانياً– الإطار العام للمسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن فرض الاستمرارية وزيادة القدرة التفسيرية بالتقارير المالية:

أصدر وزير الاستثمار القرار رقم 166 لسنة 2008 بشأن إصدار المعايير المصرية للمراجعة والفحص المحدود ومهام التأكد الأخرى، والتى تحل محل معايير المراجعة المصرية السابق إصدارها فى سبتمبر 2000 ويبلغ عدد المعايير التى صدر بشأنها القرار الوزارى 38 معياراً وإطاراً عاماً لتكتمل بذلك منظومة المعايير المصرية للمراجعة وتصبح متوافقة مع معايير المراجعة الدولية. ولقد تضمنت معايير المراجعة الصادرة معيار المراجعة رقم 570 "الإستمرارية".

ويهدف هذا المعيار إلى توفير إرشادات عن مسئولية مراقب الحسابات عند مراجعة قوائم مالية وذلك فيما يتعلق بملاءمة فرض الإستمرارية المستخدم فى إعداد القوائم المالية موضوع

المراجعة بما فى ذلك دراسة تقييمات الإدارة لمدى قدرة المنشأة على الإستمرار. ومن ثم يجب على مراقب الحسابات دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية فى إعداد القوائم المالية عند تخطيط وتنفيذ إجراءات المراجعة وعند تقييم نتائجها.

وقد حدد المعيار مسئولية مراقب الحسابات ، بأنه يجب عليه دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية عند إعداد القوائم المالية، مع مراعاة أنه إذا كان هناك شك كبير فى قدرة المنشأة على الإستمرارية أن يتم الإفصاح عن ذلك فى القوائم المالية. ويجب أن يقوم مراقب الحسابات أيضاً بدراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية، حتى لو لم يطلب إطار إعداد التقارير المالية المستخدم فى إعداد القوائم المالية صراحة من الإدارة عمل تقييم محدد لقدرة المنشأة على الإستمرارية.

وفى حالة وجود أحداث أو ظروف قد تؤدى إلى شك جوهرى فى مدى قدرة المنشأة على الإستمرار، فيجب على مراقب الحسابات أن يقوم بمجموعة من إجراءات المراجعة الإضافية على النحو التالى :

(أ) فحص خطة الإدارة وإجراءاتها المستقبلية بناء على تقييمها لفرض الاستمرارية .

و(ب) الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتأكيد أو إستبعاد الشك فى قدرة المنشأة على الاستمرار، وذلك عن طريق تنفيذه للإجراءات التى يعتبرها ضرورية.

و(ج) الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها واجراءاتها المستقبلية .

وفى ضوء أدلة المراجعة، التى تم الحصول عليها، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بممارسة الحكم الشخصى لتحديد ما إذا كان هناك تأكد جوهرى فيما يتعلق بأحداث أو ظروف قد تؤدى منفردة أو مجتمعة إلى شك جوهرى فى مدى قدرة المنشاة على الإستمرار، وسيواجه مراقب الحسابات بأحد الحالات التالية:

الحالة الاولى: فى حالة كون فرض الإستمرارية يعد ملائما مع وجود عدم تأكد جوهرى:

فى حالة ما إذا كان استخدام فرض الإستمرارية يعد ملائماً للمنشأة ولكن هناك عدم تأكد جوهرى، يجب أن يقوم مراقب الحسابات بدارسة ما إذا كانت القوائم المالية للمنشأة :

(أ) تفصح بشكل كاف وملائم عن الأحداث أو الظروف الأساسية التى أدت إلى الشك فى قدرة المنشأة على الإستمرار، وخطة الإدارة لمواجهة هذه الأحداث أو الظروف .

و(ب) تتضمن صراحة أن هناك عدم تأكد هام يتعلق بأحداث أو ظروف من شأنها أن تؤدى إلى الشك فى قدرة المنشأة على الإستمرار، وذلك فقد لا تستطيع المنشأة تحقيق أصولها وتسوية إلتزاماتها من خلال النشاط العادى لها .

- إذا ما تم الإفصاح بالشكل الكاف فى القوائم المالية، فيجب أن يصدر مراقب الحسابات رأياً غير متحفظا ولكن يتم تعديل تقرير مراقب الحسابات ليتضمن فقرة إيضاحية لتوجيه إنتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بالحدث أو الظرف، والذى من شأنه أن يؤدى إلى شك جوهرى فى قدرة المنشأة على الإستمرار، كما يوجه الإنتباه إلى الإيضاح الوارد بالقوائم المالية الذى يتضمن المعلومات الواجب الإفصاح عنها.
- إذا لم تتضمن القوائم المالية الإفصاح الكاف، فيجب أن يصدر مراقب الحسابات رأ ياً متحفظا، أو رأ ياً عكسيا، على القوائم المالية حسب الأحوال طبقا لمعيار المراجعة المصري رقم (701) " التعديلات على تقرير مرا قب الحسابات"، ويجب يتضمن التقرير إشارة صريحة إلى حقيقة أن هناك تأكد هام قد يؤدى إلى شك جوهرى فى قدرة المنشأة على الإستمرار.

الحالة الثانية: فى حالة أن فرض الإستمرارية غير ملائم للمنشاة :

إذا كان مراقب الحسابات على قناعة كافية بأن المنشأة لن تتمكن من الإستمرار في مزاولة أنشطتها، فيجب أن يصدر رأياً عكسياً إذا ما كانت القوائم المالية قد أعدت بفرض إستمرارية المنشاة. فعندما تسفر إجراءات المرا جعة التى تم تنفيذها والمعلومات التي تم الحصول عليها، بما فى ذلك تقييم مدى فاعلية خطط الإدارة، عن قناعة مراقب الحسابات بأن المنشاة لن تتمكن من الإستمرار فى أنشطتها، ففى هذه الحالة وبغض النظر عن كفاية الإفصاح بالقوائم المالية يكون من رأى مراقب الحسابات عدم ملاءمة فرض الإستمرارية لإعداد القوائم المالية للمنشأة وبالتالي يصدر رأيا عكسيا عليها .

وعندما تصل الإدارة لقناعة بأن فرض الإستمرارية المستخدم لإعداد القوائم المالية للمنشاة لا يتلاءم مع ظروفها، فإنه يجب أن تعد القوائم المالية بإستخدام أساس بديل معترف به يتناسب مع هذه الظروف. واذا أسفرت إجراءات المراجعة الإضافية التى تم تنفيذها والمعلومات التى تم الحصول عليها عن سلامة الأساس البديل المستخدم فى إعداد القوائم المالية وكفاية الإفصاح الوارد بها، فيمكن لمراقب الحسابات فى هذه الحالة أن يصدر رأ ياً بدون تحفظ، وقد يرى مراقب الحسابات إضافة فقرة توضيحية فى تقريره لتوجيه إنتباه القارئ إلى الأساس البديل الذى تم إستخدامه فى إعداد هذه القوائم المالية.

وفى هذا الشأن وفيما يتعلق ببيئة الممارسة المهنية المصرية، فقد هدفت دراسة (زعطوط، 2012) إلى دراسة وتحليل الأثار المتوقعة للأزمة المالية على مسئولية مراقب الحسابات ليكون بمثابه جهاز إنذار مبكر بشأن إحتمال عدم إستمرار منشأة العميل في المستقبل، والوقوف على مدى إدارك مراقبى الحسابات فى مصر لهذه المسئولية وإدراكهم لتداعيات الأزمة المالية على تلك

المسئولية، وذلك لعينة مكونة من 47 من مراقبى الحسابات، و32 من طلبة الدراسات العليا، وتوصلت الدراسة إلى أنه على الرغم من وضوح المؤشرات التى تؤدى بمراقب الحسابات إلى عدم التأكد الجوهرى فى إستمرارية الشركة خلال الأزمة المالية،إلا أنهم لم يقدموا أية تحذيرات أو تنبيهات لمستخدمى القوائم بشأن ذلك الأمر.كما أشارت نتائج الإختبارات الإحصائية إلى أن الأحكام المهنية لمراقبى الحسابات بشأن الإستمرارية، لم تتسم بالسلامة، ولقد تبنت الدراسة تفسير تلك النتيجة بأن ذلك إنعكاس لخلل ما بشأن الكيفية التى يتم بها تفعيل وتطبيق تلك متطلبات المعايير.

وعلى الرغم من تفسير الدراسة بأن عدم سلامة الأحكام المهنية لمراقبى الحسابات بشأن الإستمرارية هو نتيجة لخلل ما بشأن الكيفية التى يتم بها تفعيل وتطبيق تلك متطلبات المعايير، إلا أن الباحث يرى إمكانية تقديم تفسير بديل لذلك التفسير الذى قدمته الدراسة، حيث أن عدم سلامة الأحكام المهنية لمراقبى الحسابات بشأن الإستمرارية فى مصر قد يرجع إلى عدم التحديد الدقيق فى معيار المراجعة المصرى الخاص بالإستمرارية لمسئولية مراقب الحسابات فى هذا الشأن، وترك الأمر للحكم الشخصى لمراقب الحسابات، الذى يتأثر بالعديد من العوامل منها الخوف من رد فعل عميل المراجعة على تقريره المعدل بالإستمرارية، فضلاً عن رد فعل السوق الذى قد يكون سلبياً على الشركة، بدرجة أكبر مما يعنيه رأ يه المهنى بخصوص الإستمرارية، وذلك بدلاً من الإعتماد على القواعد التى ينبغي أن تحددها المعايير بدقة ووضوح، وهو الأمر الذى قامت عليه التعديلات الأخيرة فى معايير المراجعة الدولية، حيث الإتجاه إلى القواعد بشكل أكبر من الأحكام الشخصية، أو بمعنى أدق تقنين الأحكام الشخصية بالقواعد الملزمة لمراقب الحسابات فى المعايير.

ويرى(على، 2013) خلال قيامه بدراسة انتقادية لمقترح التقرير الجديد لمرا قب الحسابات، أنه على الرغم مما يؤخذ على التقرير المقترح من كونه أكثر طولاً وإسهاباً ويناسب أكثر المستخدم المثقف مالياً والمستثمر المحترف، إلا أن هذا التقرير له مزا يا هامة لخدمة مستخدميه، أهم هذه المزايا، الإهتمام بموقف مراقب الحسابات من فرض الإستمرارية. كما أشار إلى ضرورة إعادة النظر فى ترجمه معايير المراجعة الدولية وإصدارها من غير ذى صلة، على أن يتم إصدارها من جهة مهنية وفق مدخل التوفيق.

وفى نفس السياق وجد (على، 2016 ) من خلال درا سة ميدانية لقياس مدى إدراك مراقبى الحسابات فى مصر لتعديلات تقرير المراجعة وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم( 700) المعدل، والمحتوى الإعلامى لفقرات التقرير، متضمنة فقرة الإستمرارية، أن فقرة الإستمرارية وفقاً ل ( ISA

570 ) المعدل تزيد من ملاءمة التقرير لقرارات مستخدميه. ولقد أوصت الدراسة بضرورة إسراع الجهات المنوط بها تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة فى مصر فى تبنى تشريع ينظم المهنة، والإسراع فى عمل تعديلات فورية على معيار المراجعة المصرى رقم( 700 )، لمواكبة التطوير فى التقرير، ويتفق الباحث مع التوصية الواردة فى الدراسة، على أن تتضمن التعديلات كل معايير المراجعة ذات الصلة بإنجاز معيار المراجعة الدولى رقم ( 700 )، ومن ضمنها معيار المراجعة المصرى رقم (570).

كما توصلت دراسة (الطحان ومحمود 2020 ) من خلال إجراء دراسة إستكشافية لعينة من المراجعين الخارجيين بمكاتب المحاسبة والباحثين المهتمين بالمحاسبة والمراجعة إلى أن تفشي جائحة كورونا سيكون له العديد من الآثار الجوهرية المحاسبية الحالية والمحتملة على متطلبات القياس والإفصاح المحاسبي. وتتمثل أهم تلك الآثار في تقييم الأحداث التي تقع بعد نهاية الفترة المالية Subsequent Events ، والإستمراريةGoing Concern ، والمحاسبة عن تعديلات العقود Accounting for Contract Amendments ، وتدهور الأصول Impairment of Assets ، وتقييم المخزون Inventory Valuation ، والخسائر الإئتمانية المتوقعة Expected Credit Losses ، وتبويب الأدوات المالية Financial Instruments Classification . وخلصت الدراسة إلى أن جائحة كورونا ستخلق العديد من المشاكل والتحديات لمراقب الحسابات. ومن أهم تلك التحديات ضرورة التحديث المستمر لخطة المراجعة، وإرتفاع مستوى مخاطر المراجعة، وعدم كفاية وملاءمة إجراءات المراجعة المعتادة، ومشاكل مراجعة مكونات المجموعة، وتقييم مدى ملاءمة تطبيق الشركة للإستمرارية، ومشاكل مراجعة الأحداث اللاحقة، ومراجعة التقديرات المحاسبية، ومشاكل تعديل تقرير المراجعة.

كما أشارت دراسة (إبراهيم وزايد،2020 ) إلى وجوب أن تعد القوائم المالية في ضوء مجموعة من الفروض المحاسبية . ويمثل فرض الإستمرارية أحد أهم تلك الفروض. وبموجب هذا الفرض تعتبر الشركة وحدة محاسبية مستمرة في مزاولة نشاطها المعتاد وليس هناك نية في الوقت الحاضر ، أو المستقبل المنظور، لتصفية الشركة أو لتقليص النشاط بشكل ملحوظ .

ويخلص الباحث مما سبق إلى أن معيار المراجعة المصرى 570 الخاص بالإستمرارية يمثل ترجمة حرفية غير متكاملة للمعيار الدولى (ISA 570 ) لعام 2004 , دون محاولة توفيق ما جاء به مع بيئة الممارسة المهنية المصرية , لذلك لم يوفر لمراقب الحسابات الإجراءات والإرشادات الكافية التى يجب عليه إتباعها لتساعده فى الوصول لحكم سليم بشأن الإستمرارية. كما لم يوفر له المقومات اللازمة للحكم على ملائمة وكفاية إفصاح الإدارة لكنه ترك الامر

لحكمه المهنى الخالص . ولم يوفر إيضاحات لشكل التقرير المفصل فى الحالات المختلفة لرأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية .

كما يختلف المعيار المصري عن المعيار الدولي المعدل فى عنوان الفقرة الإيضاحية المتعلقة بالإستمرارية فهى معنوية " فقرة التأكد على أمر ما " فى المعيار المصرى . بالإضافة لإختلاف مكانها فهى تأتي بعد فقرة الراى فى التقرير الحالى . وبالتالى تتسع فجوة التوقعات فى مصر خاصة تلك المتعلقة بفجوة المعايير. ويعتقد الباحث أنه يوجد فجوتان بشأن المعيار المصرى, وهما الفجوة بينه وبين المعيار الدولي للمراجعة(ISA 570 ) لعام 2009 وبالطبع بينه وبين المعيار الدولي (ISA 570 ) المعدل لعام 2015 ويعتقد الباحث أيضاً أن وجود هاتين الفجوتين مبرر كاف لإجراء مزيد من البحوث المحاسبية فى هذا الشأن , فالمعيار المصرى يحتاج للتعديل كما ونوعاً، وهو الأمر الذي يبرر توجه البحث الحالى .

كما يخلص الباحث من تحليل الإصدارات المهنية والفنية والتشريعات المصرية ذات الصلة مثل قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة وإجراءاتها التنفيذية- بقانون 159 للشركات المساهمة لسنة 1981 ولائحته التنفيذية (المادة 227) - الملحق رقم (3) لنفس القانون- قانون قطاع الإعمال العام رقم 203 لعام 1991، الى إهتمامها بإستمرارية الشركة خاصة فيما يتعلق بتحديد أوجه عدم التأكد الجوهرى , الذى قد يحيط بالشركات . ورغم إهتمام هذه الإصدارات , بالمشاكل المتعلقة بمدى قدرة الشركة على الإستمرار إلا أنها تركتها بشكل كبير للحكم الشخصى لمراقب الحسابات , فلم تقم بتوفير الإرشادات الكافية لتوجيه مراقب الحسابات فى هذا الشأن ويرجع ذلك بشكل كبير لبعض أوجه القصور فى المعايير المصرية التى تحكم مراقب الحسابات فى ذلك الشأن من جهة ، وتشتت تلك الإصدارات وعدم التنسيق بينها من جهة ثانية , وبالطبع لغياب التنظيم المهني للمهنة فى مصر من جهة ثالثة الامر الذي جعل الإصدارات المهنية فى مصر تصدر من غير ذى صفة .

قام ( IAASB ) مؤخراً بتسليط الضوء على بعض المجالات الأكثر أهمية والتى قد تحتاج إلى مزيد من النظر عند تصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة، وتقديم تقرير وفقاً لذلك، وتحديد مجالات المراجعة التى تحتاج إلى مزيد من النظر من أهم هذه المجالات مسئوليات المراجع المتعلقة بالإستمرارية Going) ISA 570 Concernالمعدل ) من خلال أمور محددة يجب أخذها فى الإعتبار أهمها إعادة النظر فى مدى ملائمة إستخدام أساس الإستمرارية لإعداد القوام المالية , أو التعديل المترتب على ذلك فى تقرير المراجع حسب الحاجة (IAAS2020a).

ويري البعض ( Simnett & Huggings, 2014; Mock, et al, 2013) أن تعديلات المعيار الحالى (IAS570) جاءت بناء على المطالبات المتزايدة من جانب أصحاب الصالح بزيادة جودة وشفافية عملية التقرير المالى , وذلك لزيادة قدرتهم على الإعتماد على محتوى تقرير المراجعة فى إتخاذ القرارات وزيادة فهمهم لهذا التقرير، لأنه على الرغم من إستمرار المعيار الحالى لمدة خمس سنوات إلا أن الإنتقادات مازالت مستمرة للمهنة منذ الأزمة المالية العالمية بعدم قدرتها على توفير إشارات تحذيرية سابقة للإفلاس تساعد المستثمرين على تحديد المشاكل التى تواجهها الشركات المتعثرة عن طريق الاشارة للمخاطر المتعددة بالإستمرارية.كما اتفقت مجموعة أخرى من الدراسات

(Menon and Williams ,2016, Strickett & Hay , 2015: Gissel et al, 2010 , Krishnan & yang, 2009) على أن وفاء مراقب الحسابات بمسئولياته المهنية بشأن الإستمرارية يؤثر على قرارات أصحاب المصالح وأن التعديل المستمر فى المعايير التى تحكم أداء مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية أدى لزيادة متطلبات الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية من قبل مراقب الحسابات . فيما يتعلق بمراقب الحسابات , أدى ذلك لزيادة تأخير تقرير مراقب الحسابات وفى هذا السياق كانت دراسة (Krishnan & yang, 2009) قد توصلت لوجود علاقة إيجابية بين إصدار مراقب الحسابات لرأى الإستمرارية وتأخير تقرير المراجعة .

فى حين يرى ( Grenier, et al, 2015) أن معايير المراجعة الصادرة عن المنظمات المهنية المختلفة تعد بمثابة خارطة طريق يعتمد عليها مراقبو الحسابات فى تأديتهم لعملهم كما أنها هي الفيصل الذي يتم الرجوع إليه عند إتهامهم بالإهمال فى الوفاء بمسئولياتهم ، كما أشار( Gutierrez, et al,2015) أن من ضمن القصور المنتشر فى العديد من المعايير هو تركها لمساحة كبيرة من الحكم الشخصى لمراقبى الحسابات مما يؤدى للإختلاف فى تفسير المعايير وإختلافات التطبيق والنتائج لنفس الشركات بإستخدام نفس المعايير نتيجة لإختلاف الأحكام المهنية لمراقبى الحسابات .

وأشار (Gutierrez, et al, 2015) لأهمية المعايير التى تحكم أداء مراقب الحسابات فى وفائه بمسئولياته لذلك يعد تعديل هذه المعايير , بما يتناسب مع المتطلبات والظروف المتغيرة لبيئة الأعمال وإحتياجات أصحاب المصالح , من أهم وأسهل سبل تضييق فجوة التوقعات . فمن الضرورى أن يتم إعادة النظر فى المعايير

لتواكب التغيرات المؤثرة على كل من مراقب الحسابات ومستخدمى القوائم المالية لتشمل توسيع مسئوليات مراقب الحسابات وزيادة متطلبات إستقلاله .

وفى ذات السياق إهتمت المنظمات المهنية بتلاقى القصور القائم فى المعايير لزيادة ثقة المستخدمين فى المهنة وتحسين الإتصال الذي يوفره تقرير المراجعة وزيادة قدرة المستخدمين فى الإعتماد عليه لإإخاذ القرارات ولعل إصدارات المنظمات والمجالس المهنية فيما يتعلق بمسئوليته بشأن الإستمرارية ( PCAOB,2012, 2015, IAASB,2011, 2012, 2015) قد تلاقت معظم القصور القائم فى المعايير التى تحكم أداء مراقب الحسابات فى ذلك الشأن بإعتبار هذه الإصدارات من أهم وأسهل الطرق المتاحة لتضييق فجوة التوقعات , وذلك لما لها من قدرة على تعويض الكثير من النقص لدي مراقب الحسابات سواء فى ملاحظته للأحداث أو تحليله وتوصيله لنتائج عملية المراجعة.

ويؤكد (Knechel,2013) على أن وجود معيار واضح يستطيع مراقب الحسابات الإعتماد عليه يؤدى إلى تقليل حالات إضطرار مراقب الحسابات للإعتماد على حكمه الشخصى للوصول لرأى توفير مقياس للأداء القياسى لمراقب الحسابات , يتم الاعتماد عليه عند اتهامه بالتقصير والإهمال فى أداء عمله توفير خطة دقيقة لمراقب الحسابات لما يجب تحقيقه وما يجب أن يقوم به من واجبات وإجراءات تقليل إحتمالية تكاسل مراقب الحسابات عن أداء بعض جوانب عمله معتمدا على المعلومات التى حصل عليها من الشركة وذلك خوفا من المساءلة فى حالة عد إلتزامه بالمعايير فى ظل عدم توافر معيار أو وجود معيار, غير واضح .

وفيما يتعلق بالوضع فى مصر , يتواجد ذلك القصور فى معايير المراجعة المصرية نظراً لكون تلك المعايير ترجمة لإصدارات سابقة من المعايير الدولية . بالإضافة الى أنها ترجمة ضعيفة غير مكتملة وبالتالي توجد فجوة نوعية فى تلك المعايير وفيما يتعلق بالاستمرارية فهي متماشية مع المعيار (ISA570) لعام 2004 ولهذا فهي تأخذ نفس توجه هذا المعيار بترك مساحة كبيرة لحكم مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية . ومع تعديل المعيار الدولي ذي الصلة مع المتوقع أن تزيد مساحة تلك الفجوة خاصة فجوة المعايير وذلك لوجودها بين الإصدارين لعام 2009 و2004 وبين الإصدارين العام 2009 و2015 .

ويخلص الباحث مما سبق الى أن وفاء مراقب الحسابات بمسئولياته المهنية بشأن الاستمرارية, يساعد أصحاب المصالح على تقييم الأداء الفعلي للشركات وتقييم المخاطر المتعلقة بتلك الشركات . ويساعد على توفير قد أكبر من المعلومات التى تساعد على خفض مستوي عدم تماثل المعلومات فى أسواق رأس المال , خاصة تلك التى تعانى من نقص فى إفصاحات الإدارة وبالتالي نقص فى مصادر المعلومات المؤثرة على قرارات أصحاب المصالح . وهو ما يؤثر على تقييم المستثمرين لمدى قدرة الشركات التى قاموا بالاستثمار فى أسهمها على الاستمرار فى عملها وتحقيق الأرباح مستقبلاً . كما يساعد الوفاء بهذه المسئوليات المهنية المقرضين على تحديد مدى قدرة عملائهم على السداد وقدرتهم على مواصلة العمل واستمرارهم فيه مما يمكنهم من تحديد معدل الفائدة المرضي بالنسبة لهم , وتقييم أصول الشركة والتزاماتها الحالية لتحديد شروط المديونية بما يتناسب مع درجة خطورة الشركة ويساعدهم على أداء وظيفتهم بصورة أكثر كفاءة ويخفض من المخاطر التى يتحملونها . كما أن وفاء مراقب الحسابات بمسئوليته بشأن الاستمرارية تؤثر على زيادة درجة تقييم السوق للمخاطر المحيطة بالشركة فتزيد من شروط المديونية التى يفرضها المقرضون عليها والتى تحد من قدرة الشركات على توفير التمويل اللازم فيؤدى لزيادة المشاكل المتعلقة باستمراريتها , كما يؤدي لزيادة احتمالية شطبه قيدها من البورصة , بالإضافة لخفض تصنيفها الائتماني فى سوق رأس المال , وكل ذلك يعود بالسلب عليها حيث يعرض عنها المستثمرون وتنخفض أسعار أسهمها .

ويخلص الباحث أيضاً إلى أهمية الفقرات التوضيحية، التي يتضمنها تقرير مراقب الحسابات، خاصة عندما تتعلق بأمور تخص قدرة الشركة على الإستمرار في الفترات المستقبلية، وذلك مقارنة بالفقرات التوضيحية الأخرى، حيث يمنحها المستثمرون درجة كبيرة من الأهمية عند تقييمهم للشركات.

**ثالثاً- أثر تطبيق المعيار الدولى المعدل(ISA 705 ) على زيادة كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية:**

**(1) قياس مستوى الاستثمار والانحراف عن مقدار الاستثمار المتوقع ( Biddle,etal, 2009):**

تفترض نظرية التسارع في الاستثمار **Accelerator Theory of Investment** أن مستوى رأس المال يتناسب مع مستوى الإنتاج. إذا كان الاقتصاد

يعمل باستغلال تام لرأس المال، وتستجيب الشركات للتغيرات في الطلب عن طريق تعديل الاستثمار وفقاً لذلك. إذا كان من المتوقع استمرار نمو الطلب، وتستثمر الشركات أكثر لزيادة قدرتها. من الناحية العملية، عادة ما يتم تقدير التغيرات في الإنتاج في المستقبل على أساس التغيرات الحالية في الإنتاج. ولذلك، يمكن تصميم نظرية التسارع على اعتبار أن صافي الاستثمار الحالي هو نتيجة لنمو الناتج في الماضي. ويمكن تقسيم نظرية المسرع إلى نظرية التسارع البسيط Simple Accelerator Theory ونظرية التسارع المرن Flexible Accelerator yTheor. حيث تعمل نماذج التسارع المرنة على إزالة نقطة ضعف رئيسية في نظرية التسارع البسيط، هي أنه يمكن تعديل الاستثمار إلى المستوى الأمثل فوراً عن طريق إدخال فترة زمنية طويلة في عملية التعديل، وتشير نظرية التسارع المرن إلى أن تأثيرات نمو الإنتاج السابق منتشرة بمرور الوقت، وأن أي استثمار يستجيب ببطء بمرور الوقت للتغيرات في الإنتاج، مع وجود تأخيرات تعكس التأخير في التكيف مع رأس المال المرغوب (Gao&Yu2018) ، وقد قدم (Richardson2006 ) نموذج لفحص العلاقة بين التدفق النقدي الحر ومستوى الاستثمار على مستوى الشركة. فباستخدام المعلومات المحاسبية عبر صياغة مقياس لكفاءة الاستثمارية من خلال تحليل قيمة أجمالي الاستثمارات ( ,tTotal) إلى شقين هما: الاستثمارات المطلوبة للحفاظ على الأصول محل الاستخدام (t.Maintain)، وأما الشق الثاني هو النفقات الاستثمارية على المشروعات الجديدة (New,t)، ثم تقسيم (New,t) إلى جزئين هما: الاستثمارات المتوقعة (,texpected)، والاستثمارات غير المتوقعة (,texpectedun) واستدل (Richardson2006 ) بالاستثمارات غير المتوقعة (,texpectedun)على عدم كفاءة القرارات الاستثمارية:

$$Total,t = Maintain,t + New,t$$

بناء على ذلك فإنه يتم تقدير الاستثمارات المتوقعة (,texpected)، أما بواقي النموذج (Residuals) تعبر عن الاستثمارات غير المتوقعة (,texpectedun) والذي يمكن استخدامه للاستدلال على عدم كفاءة الاستثمارية، حيث تعبر القيم الموجبة للبواقي عن الإفراط في الاستثمار، أما الإشارة السالبة تعبر عن النقص في الاستثمار( Gao&Yu2018).

**(2) مقارنة بين معيار المراجعة الدولى(ISA570)المعدل لسنة2015 والمعيار المصرى570 لسنة 2004 بشأن الإستمرارية: بالنظر لما إنتهى إليه بشأن معيار المراجعة الدولى (ISA570) المعدل لسنة 2015 ونظيره المصرى بشأن الإستمرارية ، يمكن بلورة أوجه التشابه والإختلاف من خلال الجدول التالى :**

**جدول (2): أوجه التشابه والإختلاف بين معيار المراجعة الدولى (ISA570) المعدل لسنة 2015 ونظيره المصرى بشأن الإستمرارية**

| ISA570 الحالي الصادر عام 2004 | ISA570 المعدل لعام 2015 |
|---|---|
| **الفقرة 1: نطاق المعيار**<br>**يتعامل هذا المعيار الدولى للمراجعة مع مسئوليات مراقب الحسابات بخصوص القوائم المالية فيما يتعلق باستخدام الإدارة لفرض الإستمرارية عند إعداد القوائم المالية.** | **الفقرة 1: نطاق المعيار**<br>**يتعامل هذا المعيار الدولي للمراجعة مع مسئوليات مراقب الحسابات بخصوص القوائم المالية فيما يتعلق بالإستمرارية والأثر على تقرير مراقب الحسابات** |
| **الفقرة 2: فرض الإستمرارية**<br>**Going concern assumption**<br>**–وفقا لفرض الإستمرارية يتم النظر للشركة على إنها مستمرة فى العمل فى المستقبل القريب ويتم إعداد القوائم المالية ذو الغرض العام على أساس الإستمرارية ما لم تنتوى الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها سواء برغبتها أو رغم عنها .**<br>**– القوائم المالية ذو الغرض الخاص يمكن إعدادها وفقا لفرض الإستمرارية بناء على ملائمتها لإطار التقرير المالي المطبق ( مثل إعداد القوائم المالية على أساس ضريبى , يعتبر غير ذي صلة بالإستمرارية )**<br>**– عند ملائمة فرض الإستمرارية يتم تسجيل الاصول والخصوم على أساس قدرة الشركة على تحقيق أصولها والوفاء بإلتزاماتها فى** | **الفقرة 2 : الإستمرارية كأساس محاسبى Going concern accounting basis**<br>**–وفقا للإستمرارية كأساس محاسبي يتم إعداد القوائم المالية للشركة على أساس فرض الإستمرارية وإنها مستمرة فى عملياتها فى المستقبل القريب ويتم إعداد القوائم المالية ذو الغرض العام على أساس الإستمرارية ما بم تنتوى الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها سواء برغبتها أو رغم عنها .**<br>**– القوائم المالية ذو الغرض الخاص يمكن إعدادها وفقا للإستمرارية كأساس محاسبي بناء على ملامتها لإطار التقرير المالي المطبق ( مثل إعداد القوائم المالية على أساس ضريبى, غير ذي صلة بالإستمرارية )**<br>**– عند ملائمة الإستمرارية كأساس محاسبي يتم تسجيل الاصول والخصوم على أساس قدرة الشركة على تحقيق أصولها والوفاء بإلتزاماتها فى سياق نشاطها الطبيعى** |

| ISA570 الحالي الصادر عام 2004 | ISA570 المعدل لعام 2015 |
|---|---|
| سياق نشاطها الطبيعى | |
| الفقرة 6: مسئوليات مراقب الحسابات<br>1-تتمثل مسئولية مراقب الحسابات فى الحصول على الأدلة الكافية والملائمة عن مدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية فى القوائم المالية .<br>2-وإستنتاج مدى وجود عدم تأكد جوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار . | الفقرة 6: مسئوليات مراقب الحسابات<br>1-تتمثل مسئوليات مراقب الحسابات فى الحصول على الأدلة الكافية والملائمة عن الإستمرارية .<br>2-واستنتاج مدى ملائمة تطبيق الإدارة للإستمرارية كأساس محاسبي.<br>3-واستنتاج مدى وجود عدم تأكد جوهري فى قدرة الشركة على الإستمرار بناء على الأدلة التى تم الحصول عليها |
| الفقرة الثامنة : تاريخ تفعيل المعيار<br>يعتبر المعيار ساري على القوائم المالية التى سيتم مراجعتها بداية من 2004 | الفقرة الثامنة : تاريخ تفعيل المعيار<br>يعتبر المعيار ساري على القوائم المالية التى سيتم مراجعتها بداية من 15 ديسمبر 2016 |
| الفقرة التاسعة أهداف مراقب الحسابات :<br>1-الحصول على أدلة كافية وملائمة بخصوص مدي ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية عند إعداد القوائم المالية.<br>2-الوصول إلى إستنتاج بناء على الأدلة التى ثم الحصول عليها عما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بالأحداث والظروف التى قد تؤدى لشك جوهري فى قدرة الشركة على الإستمرار .<br>3-تحديد الأثر على تقرير مراقب الحسابات | الفقرة التاسعة أهداف مراقب الحسابات :<br>1-الحصول على أدلة كافية وملائمة بخصوص الإستمرارية , والوصول لاستنتاج بشأن مدى ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية كأساس محاسبي عند إعداد القوائم المالية .<br>2-الوصول الى إستنتاج بناء على الأدلة التى تم الحصول عليها عن إذا ما كان هناك عدم تأكد جوهري متعلق بالأحداث والظروف التى قد تؤدى لشك جوهري فى قدرة الشركة على الإستمرار .<br>3-التقرير عن ذلك وفقا لمعايير المراجعة الدولية |
| الفقرة السادسة عشر : إجراءات المراجعة الإضافية<br>عند تحديد الأحداث والظروف<br>إذا تم تحديد الأحداث والظروف التى قد تؤدى لشك جوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار يجب على مراقب الحسابات , الحصول على | الفقرة السادسة عشر : إجراءات المراجعة الإضافية<br>عند تحديد الأحداث والظروف<br>إذا تم تحديد الأحداث والظروف التى قد تؤدى لشك جوهري فى قدرة الشركة على الإستمرار يجب على مراقب الحسابات , الحصول على الأدلة الكافية والملائمة , لتحديد مدى وجود عدم التأكد الجوهري , المتعلق بالأحداث والظروف |

| ISA570 الحالي الصادر عام 2004 | ISA570 المعدل لعام 2015 |
|---|---|
| الأدلة الكافية الملائمة , لتحديد مدى وجود عدم التأكد الجوهري , من خلال إجراءات مراجعة إضافية تتضمن أخذ عوامل التخفيف Mitigating factors فى الإعتبار. | التى قد تؤدى للشك فى قدرة الشركة على الإستمرار يتم الاشارة لها هنا بعدم التأكد الجوهري وذلك من خلال إجراءات مراجعة إضافية تتضمن اخذ عوامل التخفيف Mitigating factors فى الإعتبار. |
| Audit conclusion and reporting<br>إستنتاجات المراجعة والتقرير عنها | إستنتاجات مراقب Audit conclusion الحسابات<br>وتم إضافة فقرة جديدة (الفقرة 17):<br>يجب على مراقب الحسابات تقييم مدى كفاية وملائمة الأدلة التى تم الحصول عليها بخصوص الاستمرارية .<br>كما يجب عليه الوصول لاستنتاج بخصوص مدى ملائمة تطبيق الإدارة للاستمرارية كأساس محاسبي عند إعداد القوائم المالية. |
| | إضافة توضيح جديد بالإشارة للفقرة 18(A22)<br>وجود عدم التأكد الجوهري يحدث عندما تكون احتمالية حدوث الأحداث والظروف التى قد تؤدى للشك فى قدرة الشركة على الاستمرار مرتفعة وقوة تأثيرها مرتفعة بحيث يكون من الضروري الإفصاح عنها لتحقيق العرض العادل وحتى لا تكون القوائم مضلله.<br>ومراقب الحسابات يجب عليه الوصول لإستنتاج بخصوص وجود عدم التأكد الجوهري , وذلك بغض النظر عن تقييم وكيفية تقييم اطار التقرير المالي لعدم التأكد الجوهري. |
| ملائمة إستخدام فرض الإستمرارية لكن مع وجود عدم تأكد جوهري<br>الفقرة 18: إذا توصل مراقب الحسابات لاستنتاج بملائمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية لكن مع وجود عدم تأكد جوهري, يجب أن يحدد مراقب الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية: | كفاية الإفصاح عند تحديد الأحداث والظروف مع وجود عدم تأكد جوهري<br>الفقرة 19: إذا توصل مراقب الحسابات لاستنتاج بملائمة تطبيق الإدارة للاستمرارية كأساس محاسبي لكن مع وجود عدم تأكد جوهري , يجب أن يحدد مراقب الحسابات ما إذا كانت القوائم المالية :<br>1-تحتوى على إفصاح ملائم Adequately عن الأحداث |

| ISA570 الحالي الصادر عام 2004 | ISA570 المعدل لعام 2015 |
|---|---|
| 1-تحتوى على وصف ملائم Adequately عن الأحداث والظروف الأساسية المؤدية للشك الجوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار وخطط الإدارة فى التعامل مع تلك الظروف<br>2-تفصح بوضوح عن وجود عدم التأكد الجوهري بخصوص الأحداث أو الظروف التى قد تؤدى للشك الجوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها<br>الفقرة التوضيحية (A20) لتحديد ملائمة الإفصاح ( تم حذفها من المعيار الجديد )<br>يعتمد تحديد ملائمة الإفصاح على ما إذا كانت المعلومات تلفت بوضوح نظر القارئ لاحتمالية عدم قدرة الشركة على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها فى سياق عملها الطبيعى . | والظروف الأساسية المؤدية للشك الجوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار وخطط الإدارة فى التعامل مع تلك الظروف<br>2- تفصح بوضوح عن وجود عدم التأكد الجوهري بخصوص الأحداث أو الظروف التى قد تؤدى للشك الجوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار وبالتالي عدم قدرتها على تحقيق أصولها والوفاء بالتزاماتها<br>الفقرة التوضيحية (A20) بديلة ( للفقرة A20 فى المعيار السابق ) لتحديد ملائمة الإفصاح :<br>تتطلب الفقرة 19 من مراقب الحسابات الاتى :<br>- تحديد ما إذا كانت إفصاحات الإدارة فى القوائم المالية تغطى الأمور التى تم الاشارة لها بالفقرة (الأحداث والظروف الأساسية -خطط الإدارة - عدم التأكد الجوهري)<br>-تحديد ملائمة متطلبات الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري وفقا لإطار التقرير المالي المطبق.<br>- من أمثلة الإفصاحات التى تتضمنها أطر التقرير المالي بالإضافة لما تم ذكره فى الفقرة :<br>أ-تقييم الإدارة لجوهرية الأحداث والظروف المتعلقة بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها .<br>ب-الأحكام الجوهرية Significant judgment كجزء من تقييمها لقدرة الشركة على الاستمرار .<br>-كما تتطلب بعض أطر التقرير المالي من الإدارة الإفصاح عن قوة وإحتمال وتوقيت حدوث الأحداث الأساسية التى قد تؤدى للشك فى قدرة الشركة على الاستمرار . |
| | فى حالة كفاية الإفصاح عند تحديد الأحداث أو الظروف التى قد تؤدى للشك الجوهري , لكن مع توصل مراقب الحسابات لاستنتاج بعدم وجود عدم تأكد جوهري ( فقرة جديدة ) |

| ISA570 الحالي الصادر عام 2004 | ISA570 المعدل لعام 2015 |
|---|---|
| | **الفقرة 20: حالة تحديد الأحداث التى قد تؤدى للشك فى قدرة الشركة على الاستمرار , ولكن تم التوصل لاستنتاج , بعدم وجود تأكد الجوهري ( أي أن الأحداث التى تم تحديدها , لا تؤدى للشك الجوهري فى قدرة الشركة على الإستمرار ) , بناء على أدلة المراجعة التى تم الوصول إليها , يجب على مراقب الحسابات تقييم مدى ملائمة الإفصاح عن تلك الأحداث وفقا لإطار التقرير المالي المطبق .**<br>**إضافة فقرات توضيحية جديدة:**<br>**(A24) فى حالة وصول مراقب الحسابات لاستنتاج بعدم وجود شك جوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار يجب على مراقب الحسابات تقييم مدى ملائمة الإفصاح عن الأحداث والظروف التى قد تؤدى لشك جوهري بخصوص قدرة الشركة على الاستمرار وفقا لإطار التقرير المالي المطبق والتى تتضمن :**<br>**أ-الأحداث والظروف الأساسية**<br>**ب-تقييم الإدارة لجوهرية تلك الأحداث من حيث أثرها على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها كجزء من تقييمها لقدرة الشركة على الاستمرار.**<br>**3-خطط الإدارة لمواجهة تلك الأحداث وتخفيف أثرها .**<br>**4-الأحكام الجوهرية Significant judgment كجزء من تقييمها لقدرة الشركة على الاستمرار .**<br>**(A25): تقييم مراقب الحسابات لعدالة القوائم المالية وفقا لإطار التقرير العادل, يتضمن اعتبارات خاصة بهيكل وعرض ومحتوى القوائم المالية, وما إذا كانت القوائم المالية, وما إذا كانت القوائم المالية والإيضاحات المتممة توضح المعاملات والأحداث بصورة عادلة. ويحدد مراقب الحسابات ما إذا كان هناك حاجة لإفصاحات إضافية بناء على** |

| ISA570 الحالي الصادر عام 2004 | ISA570 المعدل لعام 2015 |
|---|---|
| | الأحداث والظروف . |
| الفقرة 19 : فى حالة كفاية الإفصاح يقوم مراقب الحسابات بإبداء رأي نظيف مع فقرة التأكيد على أمر<br>أمر ما Emphasis of matter paragraph<br>وذلك لكي :<br>1-يلقي الضوء على عدم التأكد الخاص بالأحداث والظروف المؤدية للشك فى قدرة الشركة على الاستمرار .<br>2-يلفت النظر للإيضاحات المتممة فى القوائم المالية التى تفصح عن الأمور السابقة تناولها فى الفقرة 18<br>( الأحداث الأساسية – خطط الإدارة – عدم التأكد )<br>الفقرة 20: فى حالة عدم كفاية الإفصاح فى القوائم المالية يقوم مراقب الحسابات :<br>1-بإبداء رأي معدل ( متحفظ أو معاكس ) وفقاً للمعيار الدولي (ISA 705).<br>2-ويشير لعدم التأكد الجوهري ( الأحداث والظروف المؤدية لعدم التأكد بالإضافة لوجود عدم تأكد جوهري بخصوص قدرة الشركة على الاستمرار ) فى تقريره فى فقرة أساس الرأي . | Implications for the auditor's report<br>الأثر على تقرير مراقب الحسابات<br>أ-حالة كفاية الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري فى القوائم المالية<br>الفقرة 22: فى حالة كفاية الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري فى القوائم المالية . ويجب على مراقب الحسابات إبداء رأي نظيف مع إضافة فقرة منفصلة بعنوان عدم التأكد الجوهري بخصوص الاستمرارية<br>Material uncertainty related to going concern وذلك لكي :<br>1-يشير أن تلك الأحداث تؤدى لعدم تأكد جوهري بخصوص قدرة الشركة على الاستثمار , وأن ذلك لا يؤدى لتعديل الرأي مراقب الحسابات .<br>2-يلفت النظر للإفصاحات فى القوائم المالية التى تفصح عن الأمور التى تم ذكرها فى الفقرة 19(الأحداث الأساسية – خطط الإدارة – عدم التأكد )<br>تم إضافة بعض الفقرات التوضيحية :<br>A23: تحديد عدم التأكد الجوهري, يعتبر أمر هام لفهم مستخدمي القوائم المالية لتلك القوائم. فاستخدام فقرة منفصلة بعنوان يشير لعدم التأكد بخصوص قدرة الشركة على الاستمرار يحذر المستخدمين من ذلك الحدث.<br>A31: أشار المعيار الدولي (ISA 700) المعدل للشكل اللفظي للبيان الذي يجب أن يتضمنه التقرير, بخصوص وصف مسئوليات مراقب الحسابات بما يتعلق بالاستمرارية لكل الوحدات. |

| ISA570 الحالي الصادر عام 2004 | ISA570 المعدل لعام 2015 |
|---|---|
| | ب–حالة عدم كفاية الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري فى القوائم المالية |
| ملحوظة: فى التقرير تسبق فقرة أساس الرأي. | الفقرة 23: حالة عدم كفاية الإفصاح عن عدم التأكد الجوهري فى القوائم المالية يجب على مراقب الحسابات: |
| التواصل مع هؤلاء المسئولين عن الحوكمة | 1–بإبداء رأي معدل ( متحفظ أو معاكس ) وفقاً للمعيار الدولي (ISA 705) المعدل لسنة 2015 |
| الفقرة 24: ما لم يكن هؤلاء المسئولين عن الحوكمة هم المسئولين عن إدارة الشركة يجب على مراقب الحسابات التواصل معهم عن الأحداث والظروف التى قد تؤدى لشك جوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار ويتضمن ذلك : | 2–ويذكر فى فقرة أساس الرأي وجود عدم تأكد جوهري قد يؤدى لشك جوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار وعدم كفاية الإفصاح عن ذلك الامر فى القوائم المالية. |
| 1–هل تمثل تلك الأحداث عدم تأكد جوهري . | ملحوظة: فى التقرير الجديد تسبق فقرة الرأي , فقرة أساس الرأي . |
| 2–هل استخدام الإدارة لفرض للاستمرارية ملائم عند إعداد القوائم المالية . | التواصل مع هؤلاء المسئولين عن الحوكمة |
| 3–كفاية الإفصاح فى القوائم المالية . | الفقرة 24: ما لم يكن هؤلاء المسئولين عن الحوكمة هم المسئولون عن إدارة الشركة يجب على مراقب الحسابات التواصل معهم عن الأحداث والظروف التى قد تؤدى لشك جوهري فى قدرة الشركة على الاستمرار ويتضمن ذلك : |
| | 1–هل تمثل تلك الأحداث عدم تأكد جوهري . |
| | 2–هل استخدام الإدارة للاستمرارية كأساس محاسبي ملائماً عند إعداد القوائم المالية . |
| | 3–كفاية الإفصاح فى القوائم المالية |
| | 4–التأكد على تقرير مراقب الحسابات |
| | تم إضافة فقرة توضيحية جديدة |
| | A34: عندما يري مراقب الحسابات ضرورة الاشارة فى تقريره لأمور متعلقة بالاستمرارية لشركة تابعة لتنظيم ما قد يكون من واجباته التواصل مع تلك الجهة أو السلطة المنظمة. |

يخلص الباحث من المقارنة السابقة إلى عدة اعتبارات أهمها :

- فى جميع الأحوال يجب على مراقب الحسابات أن يجمع أدلة كافية وملائمة بشأن ما إذا كانت الشركة تواجه حالة من حالات عدم التأكد الجوهري والتى من شأنها أن تدعو للشك فى قدرة الشركة على الاستمرار.
- فى جميع الأحوال يجب على مراقب الحسابات أن يجمع أدلة كافية وملائمة , بشأن مدى سلامة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية من جهة ومدى ملائمة الإفصاح عن حالة عدم التأكد من جهة أخري .
- إذا كان الإفصاح كافياً وتطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية سليماً , على مراقب الحسابات أن يبدي رأياً نظيفا ويشير الى ذلك فى فقرة عدم التأكد الجوهري بشأن الاستمرارية التالية لفقرة أساس الرأي فى تقريره وفقاً للمعيار (ISA 705 ) المعدل.
- وإذا كان الإفصاح غير ملائم أو لم يتم الإفصاح بالمرة على مراقب الحسابات أن يتحفظ فى تقريره أو يبدي رأياً معاكساً على أن تظهر أسباب تعديل الرأي فى فقرة أساس الرأي التالية لفقرة الرأي وفقاً للمعيار (ISA 705 ) المعدل .
- من أهم التعديلات الأخرى التى جاء بها هذا المعيار , أن مسئولية مراقب الحسابات , بشأن الاستمرارية لم تعد قاصرة على جميع الأدلة الكافية والملائمة التى تمكنه من الحكم على مدي ملائمة تطبيق الإدارة لفرض الاستمرارية كأساس محاسبي بل أصبحت تتضمن ضرورة أن يجمع أدلة كافية عما إذا كان هناك حالة من حالات عدم التأكد الجوهري , والتى من شأنها أن تدعو للشك فى إمكانية استمرار الشركة والتى سوف يعتمد عليها للوفاء بمسئوليته .
- ما زال معيار المراجعة المصرى رقم 570 "الإستمرارية" متوافقاً مع ISA 570 الصادر سنة 2003 ، والذى خضع للمراجعة والتعديل من قبل IAASB مرتين الأولى سنة 2008 ، والثانية سنة 2015 ، ولم يتابع القائمون على إصدار معايير المراجعة فى مصر تلك التعديلات.
- أن التعديلات التى أجراها IAASB على ISA 570 المعدل، تتضمن جزءً جديداً عن مسئولية مراقب الحسابات عن الإستمرارية، يتعلق بضرورة إرسال إشارات تحذيرية، بشكل أفضل، عن إستمرارية الشركة، مما يضفى الكثير من الثقة والمصداقية على تقرير مراقب الحسابات، كما تشير تلك الإستجابة إلى إتجاه المنظمات المهنية والمعنين بمجال المحاسبة والمراجعة إلى زيادة تركيز الإنتباه على الإستمرارية داخل منظومة إصلاح مهنة المراجعة.
- أن وضوح الحكم المهنى لمراقب الحسابات بشأن الإستمرارية من خلال إستخدام فقرة منفصلة خاصة ب "عدم التأكد الجوهرى فيما يتعلق بالإستمرارية" يحذر بدرجة أعلى من الشفافية مستخدمى تقرير المراجعة من ذلك الحدث، عن ما كان عليه المعيار قبل التعديل، ويعد هذا

إستجابة لمتطلبات أصحاب المصالح بضرورة تقديم تقرير مراقب الحسابات إشارات تحذيرية مبكرة عن قدرة الشركة على الإستمرار. وينعكس ذلك فى زيادة القيمة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات عن الإستمرارية وما يتضمنه هذا الرأى من محتوى إعلامى عن التعسر المالى الذى تواجهه الشركة، ومن ثم الأثر على إستجابة السوق لتلك المعلومات المتضمنة فى تقرير المراجعة المعدل .

• فيما يتعلق بعدم التأكد الجوهري المتعلق بالإستمرارية وفقا لمعيار ( ISA 570 )، عندما يستنتج مراقب الحسابات أن إستخدام الإدارة لفرض الإستمرارية المحاسبى مناسب، ولكن هناك عدم تأكد جوهرى، فإن المراقب يقررما إذا كانت القوائم المالية تكشف بشكل كاف عن الأحداث والشروط الرئيسية، وخطط الإدارة للتعامل مع تلك الأحداث أو الظروف وما إذا كان، في ظل هذه الظروف، قد تكون المنشأة غير قادرة على تحقيق أصولها، والوفاء بإلتزاماتها فى سياق العمل العادى.

• أن تفعيل معيار المراجعة الدولي (ISA 570) المعدل لعام 2015، سوف يؤدي زيادة مسئوليات مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية ، تحسين قدرة التقرير على عرض وتوصيل المعلومات الهامة للمستخدمين في هذا الشأن. كما يعمل على توفير المزيد من الإرشادات لتوجيه مراقب الحسابات للوفاء بمسئولياته عن الإستمرارية. وينعكس كل ما سبق علي زيادة مستوى جودة المراجعة، وزيادة ثقة أصحاب المصالح فى تقرير مراقب الحسابات، وتوفير قدر أكبر من المعلومات التى يطلبونها من مراقب الحسابات، مما يؤدي لتضييق فجوة التوقعات.

– مؤشرات الشك ونماذج التنبؤ بإستمرارية الشركة محاولة تغيير:

مسئولية مراقب الحسابات تتضمن حكمه المهنى بشأن مدى ملاءمة تطبيق الادارة لفرض الإستمرارية، عن طريق تقييم مدى وجود شك جوهرى فى قدرة المنشأة على الإستمرار.ويعتقد الباحث أنه بناء على تلك المسئوليات فإن مراقبى الحسابات يعتمدون بشكل أساسى على مدى الإستقرار المالى لتلك الشركات فى تقييم مدى وجود شك جوهرى بشأن إستمراريتها، تقييمهم لمدى الإفصاح الكافى من قبل الادارة، فى هذا الشأن .كما يعتقد الباحث أيضا أن إبداء مراقبى الحسابات لرأى يتضمن فقرة عن الإستمرارية يكون نابعاً ومتمشياً مع وفائه بمتطلبات المعايير المهنية .

وقد حدَد الإتحاد الدولي للمراجعة (IFAC) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف إستمرارية الشركة، وقام بتصنيفها إلى مؤشرات تشغيلية، مالية، وأخرى. وفيما يلى أمثلة لهذه المؤشرات(International Standard on Auditing No. 570, 2003):

المؤشرات المالية (Financial Indicators) وتتمثل فى:

1) زيادة الخصوم المتداولة على الأصول المتداولة: فتوفر السيولة يُعد شيئاً ضرورياً كي تستمر الشركة فى عملياتها، وتسديد إلتزاماتها والمحافظة على سمعتها عند دائنيها، وأن عدم توفر السيولة الكافية يؤثر على قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها.

2) قرب إستحقاق قروض ذات أجل محدود دون وجود إمكانية متوقعة للسداد، أو التجديد؛ أى مشاكل في الاقتراض: قد يؤدي عجز السيولة، ونقص إمكانيات التمويل الذاتي إلى دفع الشركة للمزيد من الإقتراض، سواء لتمويل الإلتزامات الجارية، أوأنشطة إستثمارية، وبالتالي يؤدى إلى تحميل الشركة بأعباء خدمة الدين التي قد تفوق أرباحها، ويُعد ذلك مؤشراً على عدم قدرتها على الإستمرار (عبد الرحمن، 1995م).

3) ظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبى:هناك العديد من النسب المالية التى يمكن إستخدامها للتنبؤ بوضع الشركات، فبعض هذه النسب تستخدم للتحليل المالي بشكل عام، وبعضها يستخدم لتحليل ظروف معينة في الصناعة ( Bernstein and wild, 1998)، كما تُعد النسب المالية إحدى الطرق للحكم على قدرة الشركة على الإستمرار في المستقبل من خلال تحديد نقاط الضعف، والقوة في القوائم الماليَّة. والتنبؤ بفشل الشركات ( Altman, 1968; Moyer, 1977 Mensah, 1984; Gasey & Bartczak, 1985)

4) خسائر تشغيلية متكررة: وصنفت الخسائر التشغيلية بالمرتبة الثانية، من حيث الأهمية من قبل المراجعين لإثارة الشكوك حول إستمرارية الشركة (Edwards, 1993). وأن الإتجاه التنازلى للمبيعات، والإنخفاض المستمر في الأرباح، وبالتالى، تحقيق خسائر تشغيلية متكررة تؤثر على إستمرارية الشركة.

5) تأخر توزيعات الأرباح، أو توقفها:هنا يجب على المراقب أن يأخذ ذلك بعين الإعتبار، لأنَّه يُعد مؤشراً على ضعف فى قدرة الشركة على الإستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور.

6) عدم القدرة على تسديد إستحقاقات الدائنين في موعدها: ينتج في الدرجة الأولى عن نقص في السيولة (النقد)، أي نقص التدفُّقات النقديَّة الداخلة (Cash inflow) للشركة أكثر من أن يكون نقصاً في الربح نتيجة ضعف الإدارة، (عقل، 1987).

7) صعوبة الإلتزام بشروط إتفاقيات القروض: وخاصة إذا لم يتم الموافقة على جدولة الديون، والإستمرار في ذلك يؤدى إلى مضاعفة هذه الديون، وتراكم الفوائد، وبالتالي

تصبح إستمرارية الشركة موضع شك لعدم قدرتها على تمويل عملياتها، الأمر الذي قد يؤدى إلى توقُّفها كلياً، أو جزئياً (ذنيبات، 1991).

8) إصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقداً.

9) عدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد، أو إستثمار آخر ضرورى:

**مؤشرات تشغيلية (Operating Indicators) وتتمثل فى:**

1) فقد مديرين مهمين دون إيجاد من يحلُّ محلهم .

2) فقدان سوق رئيس، أو إمتياز، أو مورد رئيس .

3) صعوبات لها علاقة بالقوى العاملة، أو نقص فى المستلزمات الهامة .

**مؤشرات أخرى (Other Indicators) وتتمثل فى :**

1) عدم الإلتزام بمتطلبات رأس المال، أو المتطلبات القانونية الأخرى: تتكون الأموال المستثمرة في الشركة من رأس المال المدفوع، والقروض التي تحصل عليها الشركة من البنوك، وحمله السندات، وهناك نسب متعارف عليها للحفاظ على التوازن بين مصادر التمويل الداخلي، والخارجي، فإذا إختل التوازن بسبب زيادة حجم القروض، وإنخفاض رأسمال المدفوع تتحمل الشركة أعباءً مالية لخدمة الدين. وحتى تستمر الشركة يجب أن لا تزيد نسبة القروض إلى حقوق الملكية عن الحد المقبول في الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وذلك من أجل توفير أكبر قدر ممكن من النجاح، والإستمرار (خرابشة، والسعايدة، 2000).

2) قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها:

3) تغيير في السياسات، والقوانين الحكومية:

وخاصة القوانين التي تختص بإنتاج سلعة ما، أو القوانين الجمركية مما تؤثر على التكلفة والأسعار، والقوانين الخاصة بالقوى العاملة وإستيراد مستلزمات الإنتاج، فعند ملاحظة ذلك يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار من قبل مراقب الحسابات.

**نماذج التنبؤ بقدرة الشركات على الإستمرارية:**

جرت العديد من الدراسات والأبحاث التي إستخدمت المؤشرات المالية لتصميم نماذج إحصائية تمكنها من التنبؤ بفشل الشركات، وصنفت هذه النماذج الإحصائية إلى نماذج أحادية أو نماذج متعددة المتغيرات نوضحها كما يلى:

1)نماذج إحصائية تعتمد على التحليل التمييزى لمتغير وحيد:

وأشهر هذه النماذج هي نسبة التدفق النقدى إلى إجمالي الخصوم وتم إعتبارها المتغير الوحيد للتمييز بين الشركات القادرة على الإستمرار والشركاتت غير القادرة على

الإستمرار في المستقبل المنظور، ومن ثم إعتبرها( Beaver,1966), ذات مقدرة تنبؤية عالية للتعثر المالي قبل الإفلاس بخمس سنوات .

2)نماذج إحصائية تعتمد على التحليل التمييزي متعدد المتغيرات:

ومن أهم هذه النماذج وأكثرها إستخداما هو نموذج،( Altman,1968), والذي إستهدف بحث مدى إمكانية التنبؤ بالتعثر المالى للشركات، حيث إعتمد هذا النموذج على إستخدام عدة نسب ومؤشرات مالية للوصول لمؤشر واحد للتعثر المالى، يكون قادراً على التنبؤ بالتعثرات المالية للشركاتت، كما إستخدم نموذج التمان فى دراسة تحليل التمايز لبناء نموذج(Z–Score) للتنبؤ بتعثر الشركات، حيث قام التمان بدراسة تطبيقية في الولايات المتحدة الأمريكية على عينة من( 66 ) مؤسسة صناعية، نصفها أفلست والنصف الآخر لم تتعرض لأي تعثر مالي خلال الفترة من 1946 إلى 1965 ، وقد أخذ في اعتباره ( 22 ) نسبة مالية من واقع التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات، وقد أظهرت هذه الدراسة تفوق خمس نسب في المساهمة بشكل واضح بالتنبؤ بوقوع الإفلاس، وتمثل معادلة نموذج التمان بالعلاقة التالية :

$$Z=.012x1+ .014x2+.033x3+ .006x4+ .010x5$$

حيث :

Z درجة التمييز

X1 نسبة السيولة= نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول

X2 نسبة التمويل الذاتى= نسبة الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول

X3 نسبة الربحية= صافي الدخل قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول

X4 توازن هيكل التمويل= القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لإجمالي الإلتزامات

X5 معدل دوران الأصول= صافي المبيعات إلى إجمالي الأصول

(المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء والاستثمار في البورصة، الإسكندرية، الدار الجامعية ، 2005.)

وتعد المؤسسة فاشلة إذا حصلت على أقل من(Z=2.675)،كما أن نموذج عام 1968 لـ(Altman) قد تم تعديله عام 1974 من قبل(Altman and Mc Cough ) الذي إعتمد على خمس نسب مالية كمتغيرات مستقلة، ومتغير تابع (دليل الإستمرارية) يرمز له بالرمز (Z) ،وبموجب هذا النموذج ومن أجل قياس قد رة الشركاتت على الإستمرار، فإن الشركاتت تصنف إلى ، ثلاثة فئات هى :

أ. فئة المؤسسات الناجحة: وهي التي تكون قيمة(Z) فيها تساوي ( 2.99 ) فأكثر.

ب. فئة المؤسسات المشكوك في إمكانية إستمراريتها: وهي التي تكون قيمة(Z) فيها أقل من(1.81).

ج. فئة المؤسسات التي يصعب التنبؤ بوضعها: وهي التي تكون قيمة(Z) فيها بين (1.81 و2.99)، ومن أجل التقرير عن وضعها لا بد من إجراء دراسة تفصيلية لوضعها.

بالإضافة إلى ما سبق نجد أن بعض نماذج التنبؤ بالفشل المالي للشركات، قد أخذت بالمؤشرات الفنية، ومنها نموذج(A–Score) الذي إعتمد على طرق بديلة للتنبؤ بالفشل المالى للشركات من خلال نظام ، تسجيل للمتغيرات النوعية والكمية، على أساس الحكم الموضوعي في تحديد النقاط دون اللجوء إلى التحليل الإحصائي للأوزان، حيث أن عدم كفاءة الإدارة أو عدم توافر الخبرات الإدارية تعد أسبابا كافية للفشل المالى .

من خلال ما سبق يلاحظ أن المؤشرات المالية، تعتبر من أهم أدوات التحليل المالى لمعرفة الإتجاهات المستقبلية للشركة، الأمر الذي جعلها محل إهتمام لتأطيرها وتوضيح مفاهيمها لتصبح أكثر وضوحا وسهولة لإستخدامها وتفسير نتائجها، لذا ظهر معيار المراجعة الدولي رقم ( 520 ) الخاص بإجراءات المراجعة التحليلية، الذي يوضح الهدف من إستخدام النسب المالية فى مختلف مراحل عملية المراجعة، بالإضافة إلى معيار المراجعة الدولي رقم (570) المتعلق بالإستمرارية، حيث أورد العديد من المؤشرات المالية والتشغيلية كما سبق الإشارة إليها والتي يسترشد بها مراقب الحسابات لتقييم إستمرارية الشركة محل المراجعة.ومن الجدير بالذكر أن معايير المراجعة الدولية قد تعددت التعاريف الخاصة بها ولكن د. سمير الصبان ،د. عبد الوهاب نصر قد توصلا إلى مفهوم شامل لمعايير المراجعة الدولية وهو " "معايير المراجعة الدولية هي إطار متجانس وقابل للتطبيق من المستويات المهنية الدولية، والتي لا تتعارض بالمرة مع معايير المراجعة المتعارف عليها من ناحية ولا تحرم على أيه دولة إصدار معايير المراجعة الخاصة بها".

**رابعاً–الدراسة الميدانية :**

يعد الاقتراب الميداني من الفئات المختصة في مجتمع الدراسة الميدانية لاتخاذ آراءهم، من أهم خطوات البحث العلمي؛ كونه يساعد على التوصل إلى استنتاجات مبنية على حقائق علمية، وهذا من أجل الإجابة على التساؤلات التي يتبناها الباحث حول موضوع البحث، وتفسير البيانات المجمعة من الميدان، وربطها بالدراسة النظرية من أجل خدمة البحث وأهدافه.

يتناول هذا الجزء العناصر التالية:

- تحديد مجتمع الدراسة.
- تحديد عينة الدراسة.
- إعداد أداة الدراسة (الاستبانة).

- تنفيذ الاستقصاء وجمع بيانات الدراسة.
- تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لإجراء معالجة البيانات.
- وصف المتغيرات الشخصية والوظيفية للمستقصى منهم
- تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة.

## (1) تحديد مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في مراجعي الحسابات بمكاتب المحاسبة والمراجعة بجمهورية مصر العربية

## (2) تحديد عينة الدراسة:

في ظل صعوبة القيام بمسح شامل لمجتمع الدراسة اعتمد الباحث على أسلوب المعاينة الاحتمالية العشوائية في اختيار مفردات العينة التي تمثلاً المجتمع تمثيلاً صادقاً، أى تختار مفردات العينة عشوائياً فى ظل ضوابط حجم العينة، وقد قام الباحث بتحديد حجم العينة ويبلغ (200) مراجع حسابات بالمكاتب المختلفة.

## (3) إعداد أداة الدراسة (الاستبانة):

يمكن تناول إعداد أداة الدراسة من خلال العناصر التالية:

(أ) مكونات أداة الدراسة:

استخدم الباحث لأغراض إعداد دراسته الميدانية أسلوب الاستقصاء, من خلال تصميم استبانة تلائم الهدف من الدراسة, وإرسالها إلى أصحاب المؤسسات المحددة في عينة الدراسة، وبدأت الاستبانة بخطاب التقديم والذي يحتوى على عنوان الرسالة والهدف منها والتأكيد على أهمية تعاون المستقصى منهم، وأن البيانات التي سوف يتم تجميعها لن تستخدم إلا فى أغراض البحث العلمي، ثم السؤال عن البيانات الشخصية للمستقصى منه للاطمئنان على مستوى القائمين بملء الاستمارة وللتحقق من تأثيرها علي آرائهم.

وتم صياغة أسئلة الاستبانة بأسلوب بسيط ويمكن فهمه بسهولة من جانب المستقصى منهم، وتشتمل الاستبانة علي أربعة محاور وهي:

- المحور الأول : البيانات الشخصية للمستقصى منهم.
- المحور الثاني: قدرة مراجع الحسابات على التحقق من تطبيق الإدارة بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية لفرض الإستمرارية في إعدادها للقوائم المالية.

- المحور الثالث: قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية التي تؤثر على كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية.
- المحور الرابع: قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك في مصداقية المعلومات فى التقارير المالية بدرجة يمكن معها تقييم مخاطر الإستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ".

(ب) أنواع الأسئلة:

استخدم الباحث أسئلة اعتمدت في الإجابة عليها على مقياس ليكرت الخماسي (Scale Likert) لتوسيع نطاق الإجابة، وتم صياغة المقياس كالتالي:

جدول ( 3 ): مقياس ليكرت الخماسي لتوزيع درجة الأهمية

| مدى الأهمية | موافق تماماً | موافق | محايد | غير موافق | غير موافق تمامًا |
|---|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 5 | 4 | 3 | 2 | 1 |

## (4) تنفيذ الاستقصاء وجمع بيانات الدراسة:

تم توزيع الاستبانة على المستقصى منهم المشار إليهم عند تحدد عينة الدراسة من خلال الذهاب إليهم وإجراء مقابلة شخصية معهم أو تركها لهم والتواصل معهم والرجوع لجمعها أو التواصل معهم في شكل إلكتروني، ويمكن توضيح عدد القوائم المستلم منها والمفقود، وكذلك القوائم المقبولة لإخضاعها للتحليل الإحصائي ونسبتها من القوائم الموزعة بعد فرز القوائم المستلمة من خلال الجدول التالي:

جدول ( 4 ): بيان بعدد قوائم الاستقصاء التى أجرى عليها التحليل الاحصائى

| المستقصى منهم | عدد الاستمارة الموزعة | عدد الاستمارات الواردة | عدد الاستمارات المستبعدة | الاستمارات الصحيحة والخاضعة للتحليل | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | عدد | % |
| مراجعي الحسابات | 200 | 191 | 5 | 186 | 93 |

ويتضح من الجدول السابق أن حجم قوائم الاستقصاء الخاضعة للتحليل الإحصائي (186) قائمة موزعة على أصحاب كما هو موضح بالجدول أعلاه، بمعدل ردود (نسبة الإيجاب) يبلغ (93%) من القوائم الموزعة.

ويرى الباحث أن هذا المعدل يعتبر معدلاً مقبولاً وكافيًا لاستخدام بيانات الاستبانة كأساس للتحليل الإحصائي والاستدلالي للوصول إلى نتائج موضوعية، ويمكن أن تضيف قدرًا لا بأس به من التأكيد على الدراسة النظرية، ويمكن الاعتماد عليها في التحقق من صحة فروض الدراسة، وتحقيق أهدافها، وتعميم النتائج المستنبطة منها.

## (5) تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة لإجراء معالجة البيانات:

تختلف أساليب التحليل الإحصائي من حيث شمولها وعمقها وتعقيدها باختلاف الهدف من إجرائها، وبغية الوصول إلى مؤشرات معتمدة تدعم أهداف الدراسة والتحقق من صحة فروضها، فقد تم فحص البيانات بعد تفريغها من القوائم وتبويبها وجدولتها ليسهل التعامل معها بواسطة الحاسب، حيث تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Packages for Social Science (SPSS v.25) لإجراء التحليل الإحصائي.

واعتمد الباحث في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية التالية:

(أ) الإحصاءات الوصفية:

تم الاعتماد على حزمة من الأساليب الإحصائية الوصفية لتحليل ومعالجة البيانات محل الدراسة وقياس متغيرات البحث وتتمثل فيما يلى:

- التكرارات والنسب المئوية: تمثل أعداد ونسب خصائص للمستقصى منهم وإجاباتهم.
- المتوسط الحسابي المرجح: لمقياس "ليكرت الخماسي" المستخدم في الإجابة عن أسئلة أقسام قائمة الاستقصاء، لتحديد درجة الموافقة، ويتم حساب المتوسط المرجح للفئة وفقاً للقاعدة التالية:

$$\text{طول فئة الأهمية} = \frac{\text{الحد الأقصى للإجابة} - \text{الحد الأدنى للإجابة}}{\text{عدد مستويات الإجابة}} = \frac{5-1}{5} = 0.80$$

وبناءً عليه فإن الجدول التالي يوضح فئات المتوسط الحسابي المرجح وما يقابلها من درجة الموافقة:

جدول ( 5 ): فئات الوسط الحسابي المرجح لمقياس "ليكرت الخماسي" لتحديد درجة الموافقة

| فئات الوسط الحسابي المرجح | درجة الموافقة |
|---|---|
| من 1 –أقل من 1.80 | غير موافق تمامًا |
| من 1.80–أقل من 2.60 | غير موافق |
| من 2.60– أقل من 3.40 | محايد |

| | |
|---|---|
| من 3.40–أقل من 4.20 | موافق |
| من 4.20 – 5 | موافق تمامًا |

- **الانحراف المعياري: يعد الانحراف المعياري من أفضل مقاييس التشتت الإحصائي، ويستخدم في تحليل استجابات المستقصى منهم، عند الإجابة على كل سؤال في قائمة الاستقصاء لتحديد مدى انحرافها عن متوسطها المرجح.**

**(ب) الاختبارات التحليلية:**

**تم الاعتماد على حزمة من الأساليب الإحصائية التحليلية اللابارامترى (اللامعلمى) المناسبة لتحليل ومعالجة البيانات محل الدراسة، وتتمثل فيما يلى:**

- **اختبار ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha: ويستخدم لمعرفة الثبات والصدق الذاتي لأسئلة قائمة الاستقصاء وذلك للتحقق من إمكانية الاعتماد علي نتائج الاستقصاء في قياس متغيرات الدراسة لإجراء التحليل الإحصائي للإجابة على تساؤلات الدراسة الميدانية.**
- **اختبار مربع كاي $X^2$ : ويستخدم لاختبار معنوية الفروق على مستوى العينة ككل، والفكرة الرئيسة التي يقوم عليها اختبارمربع كاي مصاغة وفقًا للفرض العدمي وهي أن التكرار الملاحظ في إجابات أفراد العينة علي أسئلة الاستبانة ما هو ألا انحراف صدفة عن التكرار الفرضي أو المتوقع لهذه الإجابات.**

## (6) وصف المتغيرات الشخصية والوظيفية للمستقصى منهم:

**إن الهدف من سؤال المستقصى منهم عن المتغيرات الشخصية والوظيفية لهم، هو الاطمئنان على مستوى القائمين بملء الاستبانة وخبراتهم العلمية والعملية، وللتحقق من تأثيرها على آرائهم. ويمكن تناول وصف تلك المتغيرات كالآتي:**

- **الدرجات العلمية للمستقصى منهم :**

**يمكن توزيع مراجعي الحسابات حسب درجاتهم العملية من خلال الجدول التالي:**

**جدول( 6): الدرجات العلمية لمراجعي الحسابات**

| المؤهلات العلمية | العدد | % | الترتيب |
|---|---|---|---|
| بكالوريوس | 98 | 52,69 | 1 |
| دبلوم | 52 | 27,96 | 2 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| ماجستير | 22 | 11,83 | 3 |
| دكتوراه | 14 | 7,53 | 4 |
| الإجمالي | 186 | 100 | -- |

ويتضح من الجدول السابق تعدد المؤهلات العلمية لمراجعي الحسابات، ويمكن ترتيب توافرها في مفردات العينة من خلال عمود الترتيب كما هو موضح في الجدول أعلاه، حيث تمثل فئة "بكالوريوس" أعلى نسبة بواقع (52,69%) من المستقصى منهم، وأقلهم هي فئة "دكتوراه" بواقع (7,53%)، ومن ثم فإن أفراد عينة الدراسة يتوافر لديهم المستوي العلمي الذي يساعدهم في فهم أسئلة الاستبانة والإجابة عليها بموضوعية، وبالدقة المطلوبة.

والشكل التالي يوضح نسب توافر المؤهلات العلمية المحددة في مراجعي الحسابات:

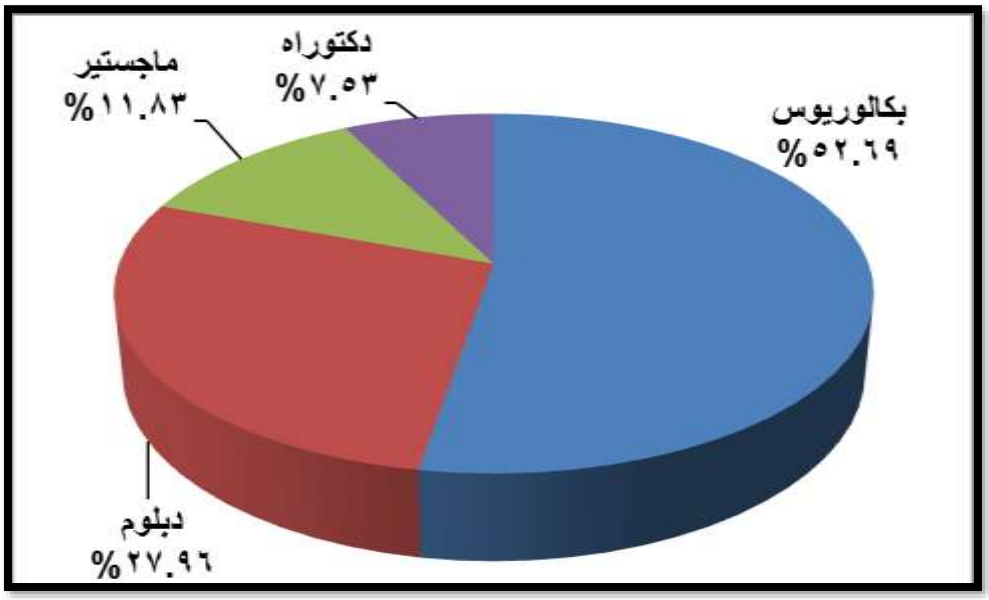


شكل(1): عرض نسب توافر المؤهلات العلمية المحددة لمراجعي الحسابات

## (7) تحليل النتائج واختبار فروض الدراسة:

تأتي مرحلة تحليل نتائج الاستبانة، بعد تكوين الإطار العام لها وجمع البيانات المطلوبة من فئات مجتمع الدراسة، وتفريغها في البرنامج الإحصائي المستخدم (SPSS,V.25) والتحقق من إمكانية الاعتماد عليها في إجراء التحليل الإحصائي، ويتم تحليل نتائج الاستبانة لقياس متغيرات الدراسة باستخدام الإحصاءات الوصفية والتي تتمثل في التكررات والنسب وحساب المتوسطات الحسابية لإجابات المستقصى منهم على أسئلة الاستبانة، وكذلك الانحرافات المعيارية لمعرفة مدى تباين آرائهم حول تلك المتوسطات، وبناءً عليه تم تقسيم هذا الجزء إلى العناصر التالية:

**(أ) اختبار إمكانية الاعتماد علي آراء المستقصي منهم في قياس متغيرات الدراسة:**

**يمكن التحقق من مدى إمكانية الاعتماد على آراء المستقصى منهم في قياس متغيرات الدراسة من خلال التحقق من مدى ثبات وصدق أسئلة الاستبانة المستخدمة في الدراسة باستخدام معامل ثبات ألفا، ومعامل الصدق الذاتي والجدول التالي يوضح نتائج تطبيق ذلك:**

**جدول ( 7 ): نتائج اختبار ثبات وصدق أسئلة قائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة**

| المتغيرات | عدد الأسئلة | معامل ثبات ألفا | معامل الصدق الذاتي |
|---|---|---|---|
| قدرة مراجع الحسابات على التحقق من تطبيق الإدارة بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية لفرض الإستمرارية في إعدادها للقوائم المالية. | 7 | 0,879 | 0,889 |
| قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية التي تؤثر على كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية. | 8 | 0,768 | 0,876 |
| قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك في مصداقية المعلومات فى التقارير المالية بدرجة يمكن معها تقييم مخاطر الإستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية . | 6 | 0,811 | 0,90 |

**يتضح من الجدول السابق ما يلي :**

- **أن معامل ثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) أكبر من (0.70) والذي يقيس درجة الاستقرار Stability في نتائج الاستقصاء وعدم تغييرها بشكل كبير فيما لو تم إعادة توزيعها على أفراد العينة عدة مرات خلال فترات زمنية معينة، ومن ثم يتحقق الثبات في أسئلة الاستبانة.**
- **أن معامل الصدق الذاتي أكبر من (0.70) والذي يقيس إلى أي درجة توفر أسئلة الاستبانة بيانات ذات علاقة بمشكلة الدراسة من مجتمع الدراسة، ومن ثم يتحقق الصدق في أسئلة الاستبانة.**

**(ب) نتائج اختبار الفرض الأول:**

**"يوجد تأثير معنوي لتطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة جودة القدرة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية".**

**جدول(8): نتائج اختبار الفرض الأول**

| العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| يلاحظ مراجع الحسابات تسديد المنشأة لاستحقات الدائين في موعدها المحدد. | 4,32 | 0,68 | موافق | 1 |
| يتابع مراجع الحسابات معدلات الخسائر المتكررة الناتجة من العمليات التشغيلية. | 4,16 | 0,58 | موافق | 3 |
| ينظم مراجع الحسابات جلسات لمناقشة احتمال التحريفات المالية للقوائم المالية الناتجة عن الأخطاء. | 4,46 | 0,57 | موافق | 2 |
| يلاحظ مراجع الحسابات وجود مؤشرات سلبية لنسب مالية مهمة إن وجدت. | 3,53 | 0,74 | موافق | 7 |
| يقوم مراجع الحسابات مراجعة تفصيلية شاملة للحسابات ذات المخاطر المرتفعة. | 3,80 | 0,79 | موافق | 4 |
| يتحقق المراجع من عدم وجود مشكلات في استحقاق القروض. | 3,66 | 0,82 | موافق | 6 |
| يتوخى المراجع الحذر في عمليات مراجعة العملاء الذين يعانون من صعوبة في المركز المالي. | 3,74 | 0,84 | موافق | 5 |
| متوسط آراء المستقصى منهم تجاه تأثير تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة جودة القدرة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية | 3,99 | 0,40 | موافق | -- |
| كا$^2$=3.02 درجات الحرية =6 مستوى الدلالة =0.061 | | | | |

**يتضح من الجدول السابق أن متوسط آراء المستقصى منهم تجاه تأثير تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة جودة القدرة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية يبلغ 3,99 وبانحراف معياري 0,4 ؛ ومن ثم فأنه توجد موافقة من المستقصى منهم تجاه تأثير تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة جودة القدرة التفسيرية لرأى مراقبى الحسابات بالتقارير المالية المنشورة بالبورصة المصرية، ومستوى الدلالة أمام قيمة كا$^2$=3,02 أكبر من 0,05 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منه تجاه ذلك.**

**(ب) نتائج اختبار الفرض الثاني:**

**"يوجد تأثير جوهري لقدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية التي تؤثر على كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية." .**

جدول(9): نتائج اختبار الفرض الثاني

| العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| يشير مراجع الحسابات في حال ملاحظته فقدان مديرين مؤثرين. | 3,93 | 0,79 | موافق | 4 |
| يحدد مراجع الحسابات بدائل سريعة عند وجود نقص في بعض المستلزمات الهامة التي تخص الشركة. | 3,67 | 0,67 | موافق | 7 |
| يشير مراجع الحسابات إلى المحافظة على المديرين ذوي الخبرة في مجال عملهم. | 3,95 | 0,63 | موافق | 3 |
| يدرك مراجع الحسابات حاجات العاملين باستمرار. | 3,52 | 0,67 | موافق | 8 |
| يشير مراجع الحسابات إلى أهمية توفر متطلبات العاملين بالسرعة المطلوبة. | 4,15 | 0,80 | موافق | 1 |
| يدرك مراجع الحسابات النقص في المعدات الأساسية اللازمة لتسيير نشاط الشركة وقطع الغيار والمواد الأولية اللازمة. | 4,13 | 0,66 | موافق | 2 |
| يلاحظ مراجع الحسابات انخفاض قيمة المعدات ذات العلاقة بالإنتاج التي تؤثر على القدرة على الإصلاح، أو تعويض المتوقف. | 3,73 | 0,79 | موافق | 6 |
| يراعى مراجع الحسابات النقص في العمالة المؤهلة، والماهرة فنياً وعملياً. | 3,86 | 0,77 | موافق | 5 |
| متوسط آراء المستقصى منهم تجاه تأثير قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية التي تؤثر على كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية.. | 3,87 | 0,99 | موافق | -- |

| العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| كا$^2$=2.27 درجات الحرية =4 مستوى الدلالة =0.072 | | | | |

يتضح من الجدول السابق أن متوسط آراء المستقصى منهم تجاه تأثير قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك في مصداقية المعلومات فى التقارير المالية بدرجة يمكن معها تقييم مخاطر الإستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يبلغ 3,87 وبانحراف معياري 0,99 ؛ ومن ثم فأنه توجد موافقة من المستقصى منهم تجاه قدرة مراجع الحسابات على اكتشاف مؤشرات الشك التشغيلية التي تؤثر على كفاءة الإستثمار بالشركات المقيدة فى البورصة المصرية، ومستوى الدلالة أمام قيمة كا$^2$=2,27 أكبر من 0,05 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منه تجاه ذلك.

**(ب) نتائج اختبار الفرض الثالث:**

"يوجد تأثير جوهري لتطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة درجة مصداقية المعلومات فى التقارير المالية، بدرجة يمكن معها تقييم مخاطر الإستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ".

**جدول(10): نتائج اختبار الفرض الثالث**

| العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| يأخذ مراجع الحسابات بالاعتبار القضايا القانونية القائمة ضد الشركة التي تنشأ عن التزامات مالية لا تستطيع الوفاء بها. | 4,06 | 0,93 | موافق | 3 |
| يتابع مدقق الحسابات متطلبات رأس المال الخاصة بالشركة. | 4,18 | 0,93 | موافق | 1 |
| يهتم مراجع الحسابات بما يجري من تغيير في السياسات والقوانين الحكومية الخاصة بالشركة. | 3,99 | 0,40 | موافق | 3 |
| يحيط مراجع الحسابات بكيفية الحصول على تأمين رأس مال إضافي للشركة. | 3,96 | 0,49 | موافق | 5 |
| يحصل مراجع الحسابات على مورد رئيس كبديل مناسب لمصادر التجهيز. | 3,99 | 0,47 | موافق | 4 |
| يقرأ مراجع الحسابات محاضر اجتماعات المساهمين، ومجالس الإدارة واللجان الهامة المنبثقة عن مجلس الإدارة التي تساعد في عملية التقويم. | 4,12 | 0,74 | موافق | 2 |

| العبارات | الوسط الحسابي | الانحراف المعياري | درجة الموافقة | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| متوسط آراء المستقصى منهم تجاه التأثير الجوهري لتطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة درجة مصداقية المعلومات فى التقارير المالية، بدرجة يمكن معها تقييم مخاطر الإستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. | 4,05 | 0,66 | موافق | -- |
| كا$^2$=3.29 درجات الحرية =3 مستوى الدلالة =0.062 | | | | |

يتضح من الجدول السابق أن متوسط آراء المستقصى منهم تجاه التأثير الجوهري لتطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة درجة مصداقية المعلومات فى التقارير المالية، بدرجة يمكن معها تقييم مخاطر الإستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية يبلغ 4,05 وبانحراف معياري 0,66 ؛ ومن ثم فأنه توجد موافقة من المستقصى منهم تجاه التأثير الجوهري لتطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية على زيادة درجة مصداقية المعلومات فى التقارير المالية، بدرجة يمكن معها تقييم مخاطر الإستثمار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، ومستوى الدلالة أمام قيمة كا$^2$=3,29 أكبر من 0,05 ومن ثم لا توجد فروق معنوية بين آراء المستقصي منه تجاه ذلك.

**نتائج البحث :**

- توصلت الدراسة إلى أن الإدارة هى المسئولة الأولى عن تقييم الإستمرارية .
- أن دور مراقب الحسابات هو تقدير وتقييم مدى صحة التقييم الذى أجرته الإدارة ، والقيام بمجموعة من الإجراءات فى حالة عدم وجود شك يهدد الإستمرارية بناء على مجموعة من المؤشرات التى أوردها المعيار رقم 570
- أن مسئولية مراقب الحسابات تتلخص فى جمع أدلة إثبات كافية حول الإستمرارية من أجل إبداء الرأى حول مدى قدرة المؤسسة علفى الإستمرار فى النشاط .
- أنه بالرغم من كل هذه الإجراءات التى أوردها المعيار رقم 570 إلى أن إنعدام وجود أيه إشارة فى تقرير المراجع إلى الشك فى الإستمرارية لا يعد ضماناً بأن الشرطة قادرة على الإستمرار .

**توصيات البحث:**

- يوصي الباحث الهيئات والمنظمات المهنية المسئولة عن إصدار معايير المراجعة بتوسيع حدود مسئوليات مراجعي الحسابات ونطاق عملهم بشأن تحديد الأحداث أو الظروف المثيرة للشكوك الجوهرية أو الهامة حول استمرارية المنشأة، وذلك من خلال إلزامهم بتخطيط وتنفيذ إجراءات مراجعة مخصصة لجمع أدلة إثبات كافية ومناسبة لهذا الغرض.
- يجب تنفيذ إجراءات مراجعة مخصصة لتحديد الأحداث أو الظروف المثيرة للشكوك الجوهرية أو الهامة حول استمرار المنشأة.

- يجب في حالة التزام الإدارة بتقييم قدرة المنشأة علي الاستمرار، أن لا يقتصر عمل المراجع وحدود مسئولياته على فحص تقييم الإدارة، بل تمتد إلي تنفيذ إجراءات مراجعة مخصصة لجمع أدلة إثبات كافية ومناسبة للتحقق من الأحداث أو الظروف المثيرة للشكوك حول استمرار المنشأة، علي أن تركز هذه الإجراءات بصفة خاصة علي الفترات التي لم يغطيها تقييم الإدارة أو الأحداث أو الظروف التي ترتبط بفترة زمنية مستقبلية بعيدة أو الأحداث أو الظروف التي لم يتناولها تقييم الإدارة حتى ولو كان عن سنة كاملة.

## مراجع البحث

**أولاً- المراجع العربية:**


أبو العلا , أسامة مجدي فؤاد . 2019 . أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات وانعكاس ذلك على عدم تماثل المعلومات – دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري . مجلة الفكر المحاسبي , كلية التجارة – جامعة عين شمس , 23 (1)

السيد لطفى ، أمين ، 2009 ، فلسفة المراجعة ، الدار الجامعية ، القاهرة .

الصيرفي، أسماء أحمد. 2015 . أثر مدي وفاء الشركات بمسئوليتها الاجتماعية ومستوي التزام محاسبيها الماليين أخلاقياً على جودة تقاريرها المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . رسالة دكتوراه غير منشورة , قسم المحاسبة والمراجعة , كلية التجارة – جامعة دمنهور .

الشرقاوي , أحمد عبد العاطي محمد .2019 . قياس وتفسير العلاقة بين مستويات إدارة الأرباح ونوع تقرير مراقب الحسابات فى اطار ضبط المخاطر – دراسة تطبيقية . رسالة دكتوراه غير منشورة, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة – جامعة عين شمس.

الهيئة العامة للرقابة المالية 2016 . قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية. متاح على الموقع الالكتروني : www. Efsa.gov.eg

الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA(2020 ). آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد– 19 ) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها. الرياض: SOCPA

حنا , عماد جورج إبراهيم , 2018 . المحتوي المعوماتي للرأي المتحفظ لمراقب الحسابات – دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية . مجلة المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامع بني سويف (3).

جربوع , يوسف , 2007 . محالات مساهمة التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي فى تحسين جودة علمية المراجعة وتعزيز موضوعيته واستقلاله ,مجلة الجامعة الاسلامية ,الجامعة الاسلامية ,العدد الأول.

درويش , عبد الناصر محمد السيد 2014 , إطار مقترح لتفعيل دور مراقب الحسابات عن مراجعة الأداء البيئي فى منشآت الأعمال المصرية (دراسة ميدانية ) . مجلة المحاسبة والمراجعة.2 (1)

رميلي , سناء محمد رزق ,2018, أثر جودة المراجعة المدركة ونوع رأي مراقب الحسابات على المقدرة التقويمية للمعلومات المحاسبية : دراسة تطبيقية

على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية . مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية , كلية التجارة – جامعة الإسكندرية 2 (2).

زعطوط , محمود محمد ناجي , 2012 آليات دعم كفاءة مراقب الحسابات فى الحكم على تقييم الإدارة لقدرة الشركة على الاستمرار فى ضوء تداعيات الأزمة المالية العالمية رسالة دكتوراه غير منشورة . كلية التجارة جامعة الإسكندرية .

شرف , إبراهيم أحمد إبراهيم . 2019أ . أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الجودة المدركة للمراجعة الخارجية – دراسة تطبيقية علي عينة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية فى الفترة من 2016 – 2017 . مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية , كلية التجارة – كلية الإسكندرية .3(1)

عبد الفتاح , إسراء مصطفى . 2016 . أثر المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات . رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة جامعة الإسكندرية.

على , عبد الوهاب نصر , شحاتة , السيد شحاتة . 2014 . مراجعة النظم الالكترونية فى بيئة الإعمال المعاصرة . قسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة الإسكندرية .

على، عبد الوهاب نصر؛ محمد فوزي محمد. 2019 . أساسيات المراجعة الخارجية وفقا لمعايير المراجعة المصرية والدولية والأمريكية. الإسكندرية: قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

على، محمود أحمد أحمد . 2016 .مدى إدراك مراقبى الحسابات فى مصر لتعديلات تقرير مراقب الحسابات وفقاً لمعيار المراجعة الدولى رقم 700 المنقح الذى سيتم تفعيله على مراجعة القوائم المالية عن السنة المنتهية فى( أو بعد 15 ) (2016 / 12 /دراسة ميدانية استكشافية).مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة- جامعة الإسكندرية، 1(53) الجزء الأول.

سالم أحمد محمد كامل . 2013 , فجوة التوقعات فى المراجعة : تحليل دور كل من تقرير مراجعة مدى الالتزام وحجم كل من مكتب المراجعة ومستخدمي محتوى التقارير المالية مع دراسة تجريبية على البيئة المصرية . المجلة المصرية للدراسات التجارية .

سرحان , عاهد عيد . 2007 . دور مدقق الحسابات الخارجي فى تقييم القدرة على الاستمرارية للشركات المساهمة العامة فى فلسطين . رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة . الجامعة الاسلامية – غزة .

شحاته، شحاته السيد. 2014. دراسة وإختبار مدى إلمام ووفاء مراقبي الحسابات في مصر بمتطلبات مراجعة الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية دراسة تجريبية.مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية. المجلد الحادي والخمسون (العدد الأول).

صلاح الدين , عبد الرحمن أحمد يحي , 2017 أثر اعتماد مراقب الحسابات على المقاييس غير المالية فى مدى ملائمة لاحتمال الغش فى القوائم المالية ( دراسة تجريبية ) .رسالة ماجستير غير منشورة كلية التجارة جامعة دمنهور .

طلخان , السيدة مختار عبد الغني . 2017 . أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة, قسم المحاسبة والمراجعة, كلية التجارة – جامعة الإسكندرية.

طميرة , سامي حسنى محمد . 2013 . استخدام مراجع الحسابات الخارجي للمقاييس غير المالية لغرض الفهم الملائم لطبيعة العميل وانعكاس ذلك على تقييمه لخطر المراجعة الكلي . رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التجارة جامعة القاهرة .

محمود، عبد الحميد العيسوي؛ إبراهيم محمد الطحان. 2020 . إنعكاسات جائحة كوفيد 19 على بيئة وأنشطة المراجعة الخارجية مع دراسة إستكشافية من واقع بيئة الممارسة المهنية المصرية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد الرابع، عدد مايو، تحت الطبع.

وزارة الاستثمار, 2008, قرار وزير الاستثمار رقم (116) بمعايير المراجعة المصرية معيار المراجعة المصري رقم (570) الإستمرارية.

يوسف, إسلام عبد الفتاح محفوظ 2011. قياس أثر فجوة التوقعات فى المراجعة على قرارات لمستثمرين فى سوق الأوراق المالية المصرية . رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التجارة . جامعة بنها .

**ثانياً –المراجع الأجنبية:**

**Abdioglu, N. 2013. Investment preferences of institutional investors . yonetim ve Ekonomi Aras tirmalari Dergisi , 11(19).**

**Abdollahi ,A., pitenoei, Y.R., and Gerayli, M.S.2020.Auditor's report, auditor's size and value relevance of accounting information .Journal of Applied Accounting Research .21(4).**

**Agyei, A., B. K .Aye, and E.Owusu-Yeboah.2013 .An Assessment of Audit Expectation Gap in Ghana. International Journal of Academic Research in Accounting, Finance and Management Sciences, 3(4) .**

**Alfterman, A.B. 2008. The going concern assumption in the preparation of financial statements, Accounting and Auditing Update Service, No 2008-47**

**Ali, F., M.Aamir, , S. A.Bhutto, and M. Mubeen .2015. A Review and Identification of Aspects that Contribute towards Creation of Audit Expectation Gap, a Step towards Narrowing This Gap. Developing Country Studies, 5 (11).**

**AlQarni.A.A.2014.Private investors` perceptions of the audit function in Saudi Arabia.The Arab Journal of Accounting, 17(1).**

**Almilia, L. S., &P.Wulanditya .2017. The Effect of Overconfidence and Experience on Belief Adjustment Model in Investment Judgment. International Research Journal of Business Studies, 9 (1).**

**American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1988. The Auditor's Consideration of an Entity's Ability to Continue as a Going Concern. Statement on Auditing Standards (SAS) No. 59.New York, NY: AICPA.**

**Amin. K., J. Krishnan, and J. S.Yang. 2014. Going Concern Opinion and Cost of Equity.Auditing:A Journal of Practice and Theory 33(4).**

**Anchev, S., J. Hellstrom, &R.Olsson. 2016. Individual Investors and the Volume of Firm Disclosure. Available at: www.paperssrn.com.**

**Anderson, K. L.2014. The effects of hindsight bias on experienced and inexperienced auditors' relevance ratings of adverse factors versus mitigating factors. Journal of Business and Economics Research (JBER), 12(3).**

**-Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2014. Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.USA.**

**Arens, A. A., R. J. Elder, M. S. Beasley &C. E. Hogan.2017. Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach. 16 editions. United States of America: Pearson Education, Inc**

**Asare, S. K., and A. M. Wright .2012. Investors, auditors, and lenders understanding of the message conveyed by the standard audit report on the financial statements .Accounting Horizons, 26(2).**

**Azim M., Helaluddin A. 2015. Perspective of Accounting‖ Principles, Rules, Ethics & Culture. International Journal of Economics, Commerce and Management, 3(1)**

**Bedard, J ., C. Brosseau, and A. Vanstraelen. 2014. The Informative Value of Auditors' Going-Concern Emphasis of Matter: Evidence from a Quasi-Natural Experiment. Working Paper, Laval University and Maastricht University.**

**Bonett, D. G., & Wright, T. A. (2015). Cronbach's alpha reliability: Interval estimation, hypothesis testing, and sample size planning. Journal of Organizational Behavior, 36 (1).**

**Boolaky, P. K.,&R.Quick. 2016. Bank Directors' Perceptions of Expanded Auditor's Reports. International Journal of Auditing, 20(2).**

**Brunell.S., R.Castrello, C.Catino, and A.Gosi .2016. Going concern opinion compulsoriness: does it really enhance report value relevance? Evidence from Italy.Working paper.University of Rome.Italy**

**Carson, E. R., N.L.Fargher, M.A.Geiger, C.S.Lennox, K.Raghunand, and M.Willekens.2013.Audit reporting for going-concern uncertainty: A research synthesis. Auditing: A Journal of Practice and Theory 32(1).**

**Chen, P. F., S.He, Z.Ma, and D.Stice .2016.The information role of audit opinions in debt contracting. Journal of Accounting and Economics, 61(1).**

**Chiang, H., S.Lin, and L.He.2015. Implications of auditor characteristics and directors' and officers' liability insurance for going-concern audit opinions: Evidence from Taiwan. International Business Research, 8(5).**

**Chow, C., &S.Rice .1982. Qualified audit opinions and share prices-An investigation. Auditing: A Journal of Practice and Theory, 1(2).**

**Davis, A. C.2012. SAS 126 arrives. California CPA, 80(4).–**

**Dong, B., D. Robinson, and M. Robinson. 2015. The market's response to earnings surprises after first-time going concern modifications. Advances in Accounting, 31 (1) .**

**Diab ,A.A.,Abdelazim ,S.I.,Eissa, A.M., Abozaid,E.M., and Elshaabany ,M.M.2021.The Impact of Client Size and Financial performance on Audit Opinion; Evidence form a Developing Market . Academic Journal of Interdisciplinary Studies. 10(1.(**

**Doxey, M. 2014. The Effect of Auditor Disclosures Regarding Management Estimates on the Investments and Perceptions of Financial Statement Users. Working Paper.University of Alabama.**

**Enofe, A. O., C.Mgbame, S. Otuya, and C.Ovie. 2013. Audit Report and Going Concern Assumption in the Face of Corporate Scandals in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting , 4 (13) .**

**Ernest and Young (EY). 2016. Enhanced auditor's reporting. Available at: http://www.ey.com/Publication/vwLUAssets/EY-enhanced-auditors-reporting/$FILE/EY-enhanced-auditors-reporting.pdf.**

**Eshleman, J. D., P. Guo, and N. R. Berglund .2015. Auditor Size and Going Concern Reporting. Working Paper .Michigan Technological University and Mississippi State University.**

**Fainancial Accounting Standard Board (FASB). 2014. Disclosure of Uncertainties about an entity`s ability to continue as a going concern. Accounting Standards Update 2014-15. Available at: www.fasb.org.**

**Feng, M., and C.Li. 2014. Are Auditors Professionally Skeptical? Evidence from Auditors' Going-Concern Opinions and Management Earnings Forecasts. Journal of Accounting Research, 52 (5).**

**-Firth M., P. L. Mo, and R. M. Wong .2014. Auditors' Reporting Conservatism after Regulatory Sanctions: Evidence from China. Journal of International Accounting Research, 13(2).**

**Furedi. J.F 2015.An Empirical Study of Audit Expectation Gap in Hungary. Theory Methodology Practice (TMP), 11(01).**

**Gallizo, J. L., and R.Saladrigues.2016. An analysis of determinants of going concern audit opinion: Evidence from Spain stock exchange. Intangible Capital, 12(1).**

**Geiger, M.A., K.Raghunandan, and W.Riccardi.2014.The global financial crisis: US bankruptcies and going-concern audit opinions. Accounting Horizons, 28(1).**

**Georgiades, G.2014. Practice issues and questions and answers relating to AU-C section 570, the auditor's consideration of an entity's ability to continue as a going concern.Miller GAAS Update Service,14(7)**

**Grenier, J. H., B.Pomeroy, & M. T. Stern .2015. The effects of accounting standard precision, auditor task expertise,and judgment frameworks on audit firm litigation exposure.Contemporary Accounting Research,32(1).**

**Gutierrez, E., J. Krupa, M. Minutti-Meza, and M.Vulcheva.2015. Across-country examination of auditor reporting for going-concern uncertainty .Working Paper. Universidad de Chile, Maiami University, Florida International University**

**Hendershott, T., D. Livdan, and N.Schürhoff. 2015. Are institutions informed about news? Journal of Financial Economics, 117(2).**

**Hermanson, D. R., R. W.Houston , C. M.Stefaniak, and A. M. Wilkins .2016. The Work Environment in Large Audit Firms: Current Perceptions and Possible Improvements.Current Issues in Auditing, 10(2).**

**Holiawati, S. E., M.Si. and M.Rianton.2016. Relationship bankruptcy prediction, company growth and**

**Holzmann, O. J. and P.Munter.2015.Going-Concern Reporting Now an Accounting Requirement. Journal of Corporate Accounting and Finance, 26 (2).**

**International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2009. Going Concern.International Standard on Auditing (ISA) 570 revised. New York, NY: IAASB.**

**Jagongo, A. O., and V. S. Mutswenje. 2014. A survey of the factors influencing investment decisions: the case of individual investors at the NSE.International Journal of Humanities and Social Science,4(4)**

**Junaidi .J., and J. Hartono.2015. Non-financial factors in the going-concern opinion. Journal of Indonesian Economy & Business, 25 (3).**

**Kalay, A. 2015. Investor sophistication and disclosure clienteles.Review of Accounting Studies,20 (2).**

**Kares, L., V. Krsikova, and L.Rybka.2013.Will the identified improvements of auditor's report meet the requirements of**

**users and provide them with the value, ie benefit that they seek?. Strategic Management, 1.**

**Kaplan, S. E., and D. D. Williams. 2013. Do going concern audit reports protect auditors from litigation? A simultaneous equations approach. The Accounting Review, 88 (1).**

**Kelton A., and N. Montague. 2015. The Unintended Consequences of Uncertainty Disclosures Made by Auditors and Managers on Nonprofessional Investor Judgments. ABO Research Conference.8-9 October, Florida, United States of America.**

**Kiss, C., M.T.Fulop, and G.S.Cordos.2015. Relevant aspects regarding the changes of the statutory audit report in the light of international regulations. Audit Financiar , 13 (126).**

**Kohler, A. G., N. V. Ratzinger-Sakel, and J. C. Theis.2016. The Effects of Key Audit Matters on the Auditor's Report's Communicative Value: Experimental Evidence from Investment Professionals and Non-Professional Investors .Working Paper. University of Duisburg-Essen, University of Hamburg, Germany**

**Kose, Y., and S. Erdogan .2015. The Audit Expectations Gap in Turkey. The Journal of Accounting and Finance, 67.**

**Litjens, R., J. Buuren, ,& R.Vergoossen .2015. Addressing Information Needs to Reduce the Audit Expectation Gap: Evidence from Dutch Bankers, Audited Companies and Auditors. International Journal of Auditing, 19 (3).**

**Mehmood,R., Hunjra , A.I., and Chani M.I.2019.The impact of corporate diversification and financial structure on firm performance; evidence form South Asian countries. Journal of Risk and Financial Management . 12(1).**

**Mock, T. J., J. Bedard, P. J. Coram, S. M. Davis, R. Espahbodi, and R. C. Warne.2013. The audit reporting model:Current research synthesis and implications.Auditing:A Journal of Practice and Theory,32(1)**

**Mohamaed, M. D., & H. M. Habib .2013.Auditor independence, audit quality and the mandatory auditor rotation in Egypt. Education, Business and Society: Contemporary Middle Eastern Issues, 6 (2)**

**Muslih, M., and Amin, M.N.2018. The Influence of Audit Opinion to The Company Stock price .Proceeding International Seminar on Accounting for Society.1(1.(**

**Mudalige, P., P. S.Kalev, and H. N.Duong .2016. Individual and institutional trading volume around firm-specific announcements. International Journal of Managerial Finance, 12 (4).**

**Murphy, L., and R.Hogan.2016. Financial Reporting of Nonfinancial Information: The Role of the Auditor. Journal of Corporate Accounting and Finance, 28 (1) .**

**Myers, L.A., J. Schmidt, and M.Wilkins.2013.An investigation of recent changes in going concern reporting decisions among Big N and non-Big N auditors. Review of Quantitative Finance and Accounting, 43 (1).**

**Nwaobia, A.N., O.Luke, and A.A. Theophilus .2016.The new auditors' reporting standards & the audit expectation gap.International Journal of Advanced Academic Research. 2 (11).**

**Nicole. V.R .2013.Auditor Fees and Auditor Independence-Evidence from Going Concern Reporting Decisions in Germany. Auditing: A Journal of Practice and Theory,( 32) 4.**

**Obaidat, A. N. 2016. Accounting Information: Which Information Attracts Investors Attention First?. Accounting and Finance Research, 5 (3).**

**Rabeea, R.,and A. Abrar .2015. Factors Affecting an Individual Investor Behavior- An Empirical Study in Twin Cities (Rawalpindi and Islamabad) of Pakistan. International Journal of Economics and Management, 5 (5):1-27.**

**Ratnawati,T.H., and Yuhertiana, 1.2019. Audit Opinion ; Model Value of the Firm State – Owned Business Enterprises Indonesia. Journal of Management Studies.7(5).**

**Riley, T. J. and B. L. Luippold. 2015. Managing Investors' Perception through Strategic Word Choices in Financial Narratives. The Journal of Corporate Accounting and Finance, 26.**

**Sihombing,J., Pangaribuan,H., and Sagala, E.2017.The Study of Total Cash Dividend , Corporate Size, Audit Opinion and Share price within Banking Companies in Indonesia proceedings International Scholars Conference.5(1).- Silviu. G.C., and F.M.Timea, .2015. New Audit Reporting Challenges: Auditing the Going Concern Basis of Accounting. Procedia Economics and Finance, 32**

**Smith, K. W. 2016. Tell Me More: A Content Analysis of Expanded Auditor Reporting in the United Kingdom. Working paper. Virginia Polytechnic Institute and State University**

**Wallin, A., and E. Jörlöv .2016. The revised audit report: Revision of international standards and its impact on communication between auditors and users in Sweden. Unpublished Master Thesis.Lund University.**

**Zureigat, B .2015. Corporate governance and the going concern evaluation of Jordanian listed companies at Amman stock exchange. Unpublished Master Thesis, Utara University Malaysia.**